الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة غردايـة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســم العلوم الإقتصادية

مخبر التنمية الإدارية للإرتقـاء بالمؤسسات

الإقتصادية بولاية غرداية

مطبوعة محاضرات في: المحاسبة العامة 1

الجزء الأول

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إعداد الدكتور: قطيـــب عبد القـــادر

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة غردايـة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســم العلوم الإقتصادية

مخبر التنمية الإدارية للإرتقـاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية

مطبوعة محاضرات في: المحاسبة العامة 1

الجزء الأول

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إعداد الدكتور: قطيـــب عبد القـــادر

السنة الجامعية: 2020/2019

مواصفات المقياس

إسم المقياس : محاسبة عامة 1 (محاسبة مالية) (السداسي الأول)

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المستوى : السنة الأولى جذع مشترك

الرصيد :04 ، المعامل 02

الساعات المعتمدة :

المحاضرة : 1 ساعة و30 دقيقة

الأعمال الموجهة :1 ساعة و30 دقيقة

تقييم المقياس :

إمتحان محاضرة رسمي نهاية السداسي .

تقييم مستمر خلال السداسي للأعمال الموجهة

أهداف دراسة المقياس:

تعليم الطالب مفهوم المحاسبة المالية

الأطر القانونية والتنظيمية للمحاسبة المالية

المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات المالية في المؤسسة الاقتصادية

تدريب الطالب عملية التقييد في الدفاتر المحاسبية

تعليم مختلف المعاملات المالية وتحليلها وأهم القوائم المالية المنتج النهائي للمحاسبة المالية

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	06
الفصل الأول: مدخل للمحاسبة العامة (المالية)	07
تطور ومفهوم المحاسبة العامة	08
الإطار الفكري للمحاسبة العامة	14
النظام المحاسبي المالي	19
القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي	26
الفصل الثاني : أساسيات التسجيل المحاسبي	30
التدفقات	31
الميزانية	37
آلية سير الحسابات	47
هيكلة مدونة الحسابات	55
الفصل الثالث: الدفاتر المحاسبية	58
الدورة المحاسبية	59
دفتر اليومية	61
الدفتر الأستاذ (الدفتر الكبير)	66
ميزان المراجعة	68
الفصل الرابع: سلاسل وتمارين	72
تمرين شامل	73
سلاسل	82
قائمة المراجع	90
الملاحق	92

مقدمة :

قامت الجزائر بإصلاح محاسبي وذلك باختيار و إعداد نظام محاسبي استناداً إلى المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية يتمثل في النظام المحاسبي المالي سنة 2007، الذي يختلف عن سابقه المخطط الوطني للمحاسبة نسخة 1975 في عدة نقاط أهمها الإطار التصوري، القواعد العامة للتسجيل المحاسبي و التقييم، و كذا تقديم و عرض القوائم المالية و توحيد المعلومة المالية لمستخدميها ، والفئات الموجه لها.

لقد تم الإعلان عن استعمال النظام المحاسبي المالي SCF نسخة 2007 والذي صدر بمرسوم رئاسي يحمل رقم 11/07 مؤرخ في 25 نوفمبر2007، إلا أنه تأخر تطبيقة إلى سنة 2010 في المؤسسات الاقتصادية التي تطبق المحاسبة العامة (المالية).

لذا جاءت هذه المطبوعة لتقدم بشكل مبسط مادة المحاسبة العامة الخاص بطلبة السنة الأولى جذع مشترك كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والأساتذة المدرسين لهذا المقياس .

وتم تقديمها في أربعة فصول مرتبطة بطريقة متسلسلة ومنطقية ، حيث خصص الفصل الأول كمدخل للمحاسبة العامة (المالية) تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول المحاسبة العامة من خلال تعريفها ومجال تطبيقها وكذا فوائدها وأهدفها وإختلافها عن باقي الأنواع الأخرى للمحاسبة وهذا بعد عرض لمحة تاريخية عن تطور المحاسبة ، تم توضيح الإطار الفكري للمحاسبة بعدها المعايير المحاسبية الدولية وأخير النظام المحاسبي المالي المطبق في هذه المؤسسات .

الفصل الثاني : جاء بعنوان أساسيات التسجيل المحاسبي وتمثل في معرفة أساسيات تسجيل الأحداث الاقتصادية للمؤسسة في شكل تدفقات ، تم التركيز على الميزانية والمعبرة عن المؤسسة ، ومكونات هذه الميزانية (الحسابات) والتعامل مع هذه الحسابات ، وهيكلة مدونة الحسابات.

أما الفصل الثالث : فقد خصص لدراسة الدفاتر المحاسبية التي يجب على المؤسسة مسكها والتسجيل فيها منها دفتر اليومية ، دفتر الأستاذ وميزان المراجعة وصولا إلى إعداد القوائم المالية.

ختمنا هذه المطبوعة بفصل رابع يحتوى على تمارين شامل وسلاسل خاصة بكل فصل بالإضافة إلى ملاحق تتضمن حسابات النظام المحاسبي المالي SCF وملاحق القوائم المالية مع شرح بعض المصطلحات المحاسبية .

الفصل الأول : مدخل للمحاسبة العامة (المالية)

تتمثل عناصر هذا الفصل في الإطار الشامل أو الكلي للمحاسبة المالية والتي يجب معرفتها قبل التطرق إلى الأهم وهو الإنتقال إلى الجزء أو التخصص أكثر من خلال أساسيات التسجيل المحاسبي ليتسنى لممارس العملية المحاسبية معرفة عناصر هذه المهنة وممارستها بشكل يكفل لها تحقيق أهذافها بكفاءة وفعالية من خلال التعامل بتسجيل العملية المحاسبية في الدفاتر المحاسبية وهي لب الدورة المحاسبية ، وقبل ذا وذاك سنتطرق في هذا الفصل إلى ما هو مبين في الشكل

شكل رقم 01 : مدخل للمحاسبة المالية (العامة)

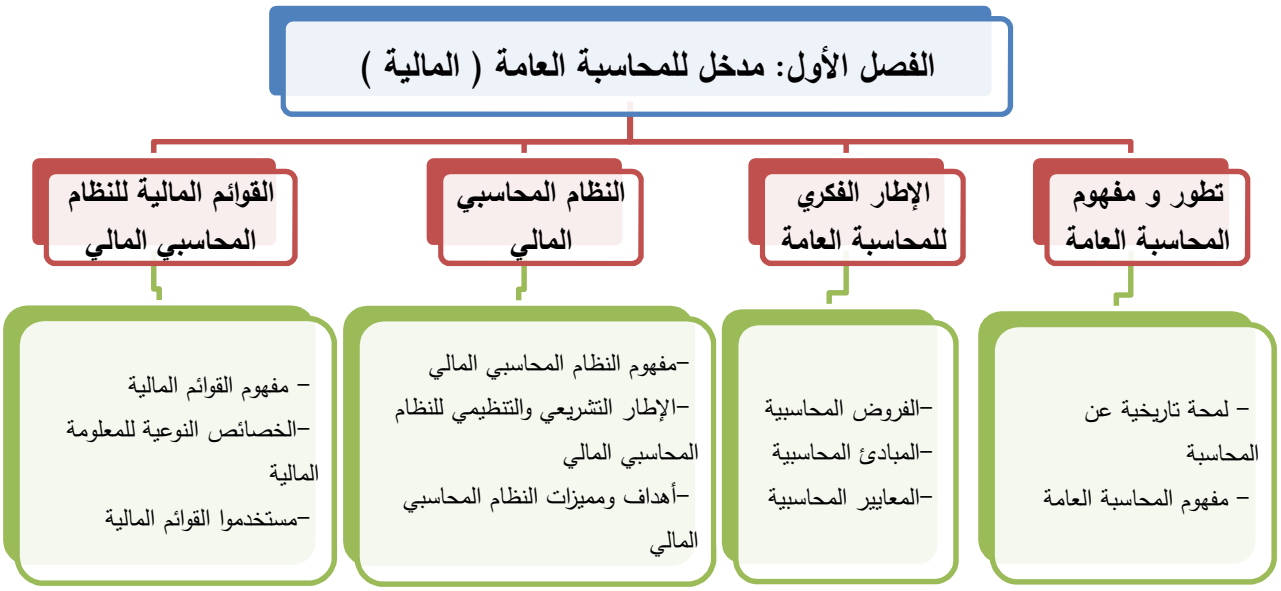

المصدر : من إعداد الباحث

المحاضرة الأولى

تطور ومفهوم المحاسبة العامة

تمهيد:

لدراسة وممارسة أي مهنة وتطبيقها بشكل يجعل منها تؤدي دورها في أي مجال يتطلب معرفة نشأة ومفهوم هذه التقنية وهي المحاسبة المالية ، يجب التطرق إلى نشأة المحاسبة وصولا إلى ماهي عليه الآن وتوضيح مفهومها .

1. لمحة تاريخية عن المحاسبة

إن التطـور الـذي عرفتـه المحاسـبة كـان اسـتجابة للتغيـرات فـي بيئـة ومحـيط المؤسسـة، باعتبارهـا المعنـي بقواعـد المحاسـبة وتطبيقاتهـا وكـذا التطـور فـي الظـروف الاقتصـادية والاجتماعيـة عبـر العصـور المختلفـة، بالإضـافة إلـى التطـور السـريع فـي تكنولوجيـا المعلومـات، وذلـك نتيجـة الحاجـة المسـتمرة والدائمـة لمعلومـات محاسـبية وماليـة ملائمـة وفعالة، ويمكن تلخيص التطور الذي عرفته المحاسبة من خلال النقاط التالية [1]:

أهـتم الإنسـان منـذ القـدم فـي الإحتفـاظ **بالسـجلات المحاسـبية** التـي كـان يسـتعملها : اليونـاين والرومـانين والمصـريون القـدماء ، بإحصـاء كميـات المحاصـيل التـي تـرد إلـى المخـازن والتـي تصـرف منهـا بهـدف حصـر المحاصـيل ووضـع نظـام عـادل لتوزيعهـا علـى الشعب.

فـي بديـة القـرن الرابـع عشـر وبعـد انتشـار البنـوك وتوسـع التجـارة ، وضـع العـالم الإيطـالي لوكـا باشـولي LUCA.PACIOLI 1494 المبـادئ الأساسـية فـي الفكـر المحاسـبي بوضع **نظام القيد المزدوج** [2].

بعـد الثـورة الصـناعية إذ نشـأت الحاجـة إلـى أمـوال كثيـرة لتحـديث أسـاليب التصـنيع وإقتنـاء آلات جديـدة مـا دفـع اللجـوء إلـى شـركات المسـاهمة التـي تبـاع أسـهمها للمـواطنين (**ظهور شركات المساهمة**)[3] .

---

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **المحاسبة المالية، الجزء الأول، مدخل نظري و منهج تطبيقي، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 2-8**

[2] عبد الحي مرعي ، محمد سمير الصبان، **دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة**، الدار الجامعية، بيروت،1990 ، ص ص 130-131..

ونظـر لعـدم جـود أي صـلة تـربط المسـاهمين فيمـا بيـنهم، وعـدم تفـرغهم لإدارة شـؤون الشـركة لضـمان أمـوالهم ، إضـطرهم إلـى إنتخـاب هيئـات إداريـة مسـتقلة تتـولى إدارة المشـروع الـذي يتمتـع بالشخصـية المعنويـة **(فصـل الملكيـة عـن الإدارة)**، متابعـة أعمالهـا وإعـداد قـوائم ماليـة تمكـن المسـتفيدين منهـا بـالوقوف علـى الوضـعية الماليـة للمؤسسـة مـن أجـل إتخـاد القرارات.

ومـن اجـل إيجـاد حلـول للمشـاكل التـي تواجـه المحاسـبون نتيجـة التطـور السـريع والمتلاحـق للأحـداث الاقتصـادية **ظهـرت المنظمـات المهنيـة** التـي تعمـل علـى إرسـاء إطـار مرجعـي للعمـل المحاسـبي للإجابـة بدقـة علـى الإحتياجـات مـن المعلومـات المحاسـبية والماليـة لمختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة.

2. مفهوم المحاسبية العامة :

لمعرفة مفهوم المحاسبة العامة لابد من التطرق إلى مجال تطبيقها وهي المؤسسات الاقتصادية وتصنيفاتها تم نعرج على تعريفها وأهميتها وأهدافها بالإضافة إلى الفوائد المستمدة منها وكذا أنواعها:

1.2: مجال تطبيق المحاسبة العامة

تطبق المحاسبة العامة أساساً في المؤسسات التابعة للقطاع الاقتصادي ذات الطابع التجاري والصناعي و الخدمي، و الذي يتمثل نشاطها الأساسي في البيع و الإنتاج و التصنيع و التحويل و الاستخراج و النقل و ضمان الخدمات ...إلخ.

1.1.2 تعريف المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة مجموعة من الوسائل المادية و البشرية و المالية، هدفها الوحيد هو إنتاج في أحسن الظروف الاقتصادية سلع و خدمات تتجه إلى تلبية الحاجات المادية للإنسان[4].

ويمكن تعريفها على أنها وحدة إقتصادية تقوم بنشاط إقتصادي متمثل في الإنتاج والبيع والتجارة وتقديم خدمات للغير و يمكن للمؤسسة أن تباشر نشاطا اقتصاديا واحدا أو أكثر، و أن تكون متكونة من وحدة واحدة أو أكثر، و منه يمكن إستخلاص مايلي:

---

[3] أمين السيد أحمد لطفي ، **نظرية المحاسبة** ، **منظور التوافق المحاسبي الدولي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر،الجزء الأول ،2006 ، ص ص 109-111.

[4] ناصر دادي عدون ، **إقتصاد مؤسسة** ، دار المحمدية العامة ، الطبعة الثانية الجزائر 1998ص 9

المؤسسة عون إقتصادي مستقل ماليا، المؤسسة تشتري مواد أولية ومستلزمات، المؤسسة تنتج منتجات وسلع ، المؤسسة تخزن مخزونات و تبيعها، المؤسسة تقدم خدمات لمختلف المهتمين بها، المؤسسة تقدم قيمة مضافة ...الخ.

2.1.2 تصنيف المؤسسات الاقتصادية

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية على عدة معايير

أ – تبعا للمعيار القانوني : تصنف المؤسسات حسب الشكل القانوني إلى[5]:

أ.1 – **مؤسسة فردية** : وهي المؤسسات التي يقوم بتكوينها شخص واحد أو عائلته ولا يعتبر وحدة قانونية مستقلة عن مالكها بينما من الناحية المحاسبية فهي وحدة مستقلة .

أ.2 – **الشركات** : وتعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من عمل لأقسام ما قد يستمد من هذه المؤسسة من أرباح وخسارة وتنقسم الشركات بشكل عام على قسمين رئيسين :

– **شركات الأشخاص** : وتضم شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة.

– **شركات الأموال** : وأهمها شركات ذات المسؤولية المحددة وشركات المساهمة.

ب– معيار طبيعية الملكية :

ب. 1–المؤسسات الخاصة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد .

ب. 2– المؤسسات المختلطة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص .

ب. 3– المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة أما تسيير وإدارة هذه المؤسسات يتولاها أشخاص ينوبون عن الدولة في القيام بأعمالهم اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة .

ج– معيار الطابع الاقتصادي (النشاط) : تبعا للنشاط الاقتصادي تصنف المؤسسات إلى:

ج. 1–المؤسسات الصناعية: تقوم بتحويل مواد أولية ولوزام إلى منتجات مصنعة يمكن بيعها

ج. 2–المؤسسات التجارية: وهي التي تشتري بضائع و إعادة بيعها على حالها دون تغيير

ج. 3–مؤسسات الخدمات: وهي التي تقدم خدمات للغير مثل مؤسسات الصحة والنقل ...الخ .

---

[5] مصطفى يوسف كافي وآخرون ، **مبادئ المحاسبة المالية ، الأصول العلمية والعملية** ،مكتبة المجتمع العربي ، ط1، الأردن ، 2012 ، ص: 34

2.2: تعريف المحاسبة العامة (المالية):

المحاسبة العامة هي المحاسبة المالية و هي التي أخذ بها النظام المحاسبي المالي المحدد في **القانون 11/07** الصادر في 2007/11/25 ، ومنه سنورد تعريفها حسب SCF وتعريف عام .

1.2.2 تعريف المحاسبة المالية في النظام المحاسبي المالي: جاء هذا التعريف في **المادة الثالثة** كالتالي[6]:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات أي مؤسسة ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "

2.2.2 تعريف عام للمحاسبة العامة :

" المحاسبة هي تقنية تتمثل في ملاحظة وتصنيف وتسجيل التدفقات المالية والحقيقية التي قامت بها المؤسسة خلال دورة محددة ثم تلخيص هذه التدفقات في جداول خاصة مثل الميزانية وحساب النتيجة "[7]

3.2 – أهداف المحاسبة المالية: لقد تطورت أهداف المحاسبة العامة تبعا لتطور حاجيات المؤسسة ومحيطها (الدولة، إدارة الضرائب، المؤسسات المالية...) ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى[8] :

- **الأهداف التقليدية للمحاسبة:**
  - حساب كل من نتيجة الدورة و تحديد المركز المالي للمؤسسة
- **الأهداف الحديثة للمحاسبة** : ويمكن تلخيصها كالتالي :
- تزويد مختلف المصالح في المؤسسة بالبيانات الضرورية لحساب ومراقبة مختلف التكاليف وتحديد سعر البيع والقيام بمختلف التحليلات المالية...
- تزويد المخططين على المستوى الوطني بالبيانات الضرورية من أجل وضع ومتابعة تنفيذ مخططات التنمية الوطنية
- تعريف الغير (الشركاء ، الدائنون ، البنوك...) عن الوضعية المالية للمؤسسة

---

[6] القانون رقم 07-11، يتضمن النظام المحاسبي المالي في 2007/11/25، المادة الثالثة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 .

7 أ.عبد الرحمان عطية ، **المحاسبية العامة وفق النظام المحاسبي المالي** ، دار النشر جيطلي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2009 ، ص: 6.

8 نفس المرجع.

4.2: أهمية وفوائد المحاسبة :

تظهر أهمية المحاسبة على مستوى المؤسسة في مكوناتها بحيث تعتبر الدفاتر المحاسبية كذاكرة للمؤسسة فهي تسجل وتصنف كل الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على الذمة المالية للمؤسسة ، كما تزود المحاسبة مختلف مصالح المؤسسة بالمعلومات بعد تصنيفها وتلخيصها ،بالإضافة إلى أن الدفاتر المحاسبية هي أداة إثبات أمام المحاكم وإدارة الضرائب في حالة وقوع نزاع بين هذه الأخيرة والمؤسسة ، أما على المستوى الوطني فهي من أهم مصادر تموين المخططين على المستوى الوطني بالبيانات الضرورية لعملية التخطيط ومتابعة عملية تنفيذها، وتقدم المحاسبية الفوائد التالية [9]:

- معرفة نتائج السنة المالية و المتمثلة في مختلف المؤشرات المحاسبية كالهامش الإجمالي و القيمة المضافة و النتيجة العملياتية و النتيجة المالية و النتيجة العادية ...

- أداة إعلام للمحيط الخارجي والذين لهم علاقة مع المؤسسة (العملاء، الموردون، البنوك، المساهمون، ...إلخ).

- توفر المحاسبة العامة جميع المعلومات اللازمة للمحاسبة الوطنية، والتي من شأنها تسهيل تقييم الدخل الوطني ، كما تعتبر أداة لتحديد الوعاء الضريبي.

5.2 : أنواع المحاسبة:

أهم فروع المحاسبة في الوقت الحاضر هي: [10]

1.5.2 محاسبة المؤسسة الاقتصادية: وتشمل الأنواع التالية:

- **المحاسبة المالية** والتي تضم بدورها: المحاسبة العامة ومحاسبة الشركات والمحاسبة المعمقة بالإضافة إلى محاسبة الضرائب ومحاسبة الأجور حيث يقوم بها المحاسبيين وتركز على تقنيات التسجيل المحاسبي وفق دليل يضمن رموز حسابات مبني على نظرية المحاسبة.
- **المحاسبة الإدارية:** وتسمى كذلك بمحاسبة التسيير وهي تختص بتحليل التكاليف الموزعة على الوظائف الإدارية للمنظمة من أجل مراقبة التسيير فيها ومن أشكالها: المحاسبة التحليلية ،محاسبة الموارد البشرية، محاسبة التكاليف .....

9 نفس المرجع ، ص: 7.

[10] أحمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1986، ص ص 23-26

2.5.2. المحاسبة العمومية: وهي المحاسبة الموجهة لخدمة أغراض المؤسسات ذات الطابع الإداري والتي تكون تابعة لهيئات الدولة مثل: البلدية، الدائرة، و الولاية الجامعة .الخ، وهي محاسبة تقوم على تسيير الإيرادات المتوفرة في شكل نفقات موزعة على مختلف الهيئات الإدارية ويغلب عليه كذلك الجانب القانوني فهي تعتمد على قوانين الميزانية أي مبادئ المالية العامة.

3.5.2. المحاسبة الوطنية: تهتم هذه المحاسبة بدراسة مجموع هيئات الدولة، حيث تزود هذه الهيئات بمعلومات مالية كافية تساعدها في الرقابة على صرف أموال الدولة، و تعمل على خدمة أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل و صرف الموارد الحكومية ومن أنواعها:

(المحاسبة الوطنية الاقتصادية؛المحاسبة الوطنية البيئية؛المحاسبة الوطنية الاجتماعية؛.....)

4.5.2. المحاسبة الخاصة: تهتم هذه المحاسبة بدراسة المعلومات المحاسبية للقطاعات الخدمية والقطاعات الأولية وهي تختلف مع محاسبة المؤسسة الاقتصادية في الدليل المحاسبي والذي يكون يحمل تصنيفات خاصة والقوائم المالية التي تكون خاصة كذلك وتشمل الأنواع التالية:

المحاسبة الزراعية.

المحاسبة الفندقية.

المحاسبة البترولية

المحاسبة البنكية.

محاسبة التأمين.

المحاضرة الثانية

الإطار الفكري للمحاسبة المالية

تمهيد:

يمثل الإطار الفكري للمحاسبة نظاما متكاملا من أهداف وأسس متسقة، يتم بموجبها إعداد معايير متناسقة لوصف طبيعة ومهام ومحددات المحاسبة، ويعد الإطار فى شكل مجموعة من الافتراضات والمفاهيم والمبادئ التى تمثل إطارا فكريا مرجعيا يمكن من خلاله تقييم الممارسة المحاسبية، واستخدامه مرشدا فى تطوير التطبيقات المحاسبية، وتحديد السياسات والطرق المحاسبية الواجبة التطبيق للقياس والإفصاح عن بنود القوائم المالية ، وسنوضح أهم مكوناته والمتمثلة في الفروض والمبادئ والمعايير[11].

1. الفروض المحاسبية

تعتبر فروض نظرية المحاسبة الإطار العام الذي يوجه هذه العملية في التعامل مع المشاكل المرتبطة ببيئة المحاسب أو التي تتفاعل مع المحاسبة، وتعرف الفروض المحاسبية على أنها مجموعة من المسلمات مستخلصة من البيئة الإقتصادية،الإجتماعية و السياسية المحيطة بالمؤسسة و هي الأساس الذي تشتق منه المبادئ المحاسبية و يساعد على تفسيرها و تطويرها ومنها[12]:

1 –1 فرض استقلال الوحدة المحاسبية: ويعنى استقلال المؤسسة عن ملاكها وعن المؤسسات الأخرى، وفصل عملياتها وأموالها وديونها عن الأموال والديون الخاصة بملاكها، ومن ثم قياس وتلخيص النتائج المحاسبية من وجهة نظر المؤسسة وليس من وجهة نظر الملاك.

1 –2 فرض استمرار الوحدة المحاسبية:ويعنى أن المؤسسة وجدت لتستمر، ويترتب عليه تقويم معظم الأصول بالتكلفة التاريخية،أو القيمة العادلة والتمييز بين الأصول المتداولة والثابتة، والديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل.

1 –3 فرض الفترات المحاسبية: لقياس نتيجة نشاط الوحدة المحاسبية بدقة يلزم الانتظار حتى تتم التصفية، ولكن نظرا لحاجة الجهات المستفيدة إلى معلومات مالية دورية كان من الضرورى تقسيم نشاط الوحدة المحاسبية إلى عدة فترات مالية متساوية الأجل، ويتطلب ذلك تطبيق أساس الاستحقاق.

---

[11] HAMINI Ahmed ; **l'audit comptable et financier**, Berti Edition, Algérie, 2002, p55

[12] هادي رضا الصفار ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، ج1 ، دار الثقافة ، ط 1، الأردن ، 2006 ، ص: 32

1 –4 فرض وحدة القياس النقدى: ويعنى أن النقدية تعد وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير أثر العمليات والأنشطة الاقتصادية، ومن ثم تعتبر أداة سهلة ومفيدة للقياس والتحليل المحاسبى، وينبغى أن لا تتغير قيمتها بمرور الزمن رغم تغير الأسعار وانخفاض القوة الشرائية.

2. المبادئ المحاسبية

تشكل المبادئ المحاسبية الإطار النظري الذي يحكم التطبيق العملي والممارسة المهنية للمحاسبة وتعتبر المبادئ ذات صبغة أخلاقية ناتجة عن تعميم الممارسة المحاسبية و لقيت القبول في مختلف الدول و أصبحت نقاط استدلال لكل الأعمال المحاسبية على جميع المستويات ، ونشأت نتيجة البحث انطلاقا من مسلمات و بديهيات قاعدية تخص العلوم المحاسبية ، ومن أهم المبادئ المحاسبية ما يلي[13]:

2 –1 مبدأ الوحدات المحاسبية: (استقلال الوحدة المحاسبية) من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل مؤسسة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المؤسسات الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تامًا عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها.

2–2 مبدأ الوحدات النقدية: لإستخدام صيغة مفهومة لجميع لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموارد (الأصول) والإلتزمات (الخصوم) والتغيرات فيها (الدخل) في شكل وحدات نقدية بإعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

2–3 مبدأ التكلفة التاريخية: يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي إستخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لا حق قد يحدث

2– 4 مبدأ الإستمرارية: يقصد بالإستمرارية أن المؤسسة وجدت لتستمر وأن المؤسسة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفى لإنجاز تعهداتها الموجودة، و ذلك لتقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للأصول والإلتزامات وآثارها على الدخل، بالإضافة إلى التمييز

[13] نضال محمود الرمحي وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، ج1 ، دار المسيرة ، الأردن ، 2010 ، ص: 28.

بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ إستمرارية المؤسسة.

2-5 مبدأ الفترة المحاسبية: لكي يتم قياس نتيجة نشاط المؤسسة (الوحدة المحاسبية) بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الإنتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المؤسسة، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظرًا للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة. لذلك يتم تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات دورية غالبًا ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال المنشأة من خلال مقابلة تكاليف الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد الميزانية الختامية في نهاية تلك الفترة.

2-6 مبدأ الثبات (ثبات تطبيق الطرق المحاسبية): يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المؤسسة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى، ويعد مبدأ الثبات مبدأ هامًا لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في الميزانية وجدول حسابات النتائج

2-7 مبدأ الإفصاح: ويعني هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في إتخاذ قرار معين.

2-8 مبدأ الأهمية النسبية: يقصد بالأهمية النسبية أن الإهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على القوائم المالية .

3.المعايير المحاسبية

تهدف المحاسبة إلى تحديد و قياس الأحداث المالية للمؤسسة و إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستلزم وجود قواعد محددة يتم القياس بموجبها وتطبيق الممارسة المحاسبية ، هذه القواعد تسمى **المعايير المحاسبية**، و يتعلق المعيار المحاسبي بعنصر من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعماله.

1.3.تعريف المعايير المحاسبية

تعرف المعايير المحاسبية على أنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء أكانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي، ومنه فالمعيار المحاسبي هو بيان كتابي يصدره جهاز أو هيئة تنظيمية رسمية (حكومية أو مهنية) يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث [14]، بالإضافة إلى أنه تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشارا نتيجة تكرار استعمالها كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية

2.3 مزايا تطبيق المعايير المحاسبية:

الغرض من تطبيق المعايير المحاسبية يتمثل في النقاط التالية [15]:

- ✓ **مرجع وإطار ثابت وشامل:** الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية
- ✓ **إمكانية المقارنة بين القوائم للشركات:** بين القوائم المالية لمجموعة شركات لاتخاذ قرار معين
- ✓ **فهم المستخدمين للقوائم المالية:**اعداد البيانات والمعلومات المالية ذات الجودة العالية
- ✓ **زيادة الثقة في القوائم المالية المنشورة:**تحسين جودة المعلومات التي ينتجهاالنظام المحاسبي

14 محمد الشريف توفيق ، **رؤية مستقبلية نحو المحاور الأساسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية** ، مجلة الإدارة العامة ، العدد 55 ، الرياض ، 1987، ص : 174.

15 أمجد فاروق محمود ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، السعودية ،2018 ، ص:26.

✓ **توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة** :للشركات المتعددة الجنسيات مما يشجع على انفتاح أسواق المال (البورصات) الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية

3.3. تنظيم المعيار: كل معيار يتشكل من العناصر التالية:

– هدف المعيار – نطاق المعيار – تعريف – التطور النوعي – معلومات واجب تقديمها – تاريخ الدخول حيز التطبيق – أحكام انتقالية – الملحقات.

4.3 شكل المعيار : مثال على شكل المعيار الدولي رقم 08 الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

شكل رقم 02: المعيار رقم 08 السياسات المحاسبية

المصدر : أمجد فاروق محمود ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2018 ، بتصرف

المحاضرة الثالثة

النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

يعتبـر النظـام المحاسـبي المـالي المحـدد للسياسـات و الإجـراءات المحاسـبية المطبقـة مـن طـرف المؤسسـات الجزائريـة مـن أجـل تقـديم قـوائم ماليـة لمجموعـة مختلفـة مـن المسـتفيدين ، وسنوضح في ما يلي محتوى هذا النظام :

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي

جـاء النظـام المحاسـبي المـالي بخصـائص تميـزه عـن سـابقه لـذا سنوضـحه مفهومـه ببعض التعاريف والخصائص وكذا مجال التطبيق.

1.1 تعريف نظام المحاسبة المالية:

يمكن تعريف نظام المحاسبة المالية من ناحيتين:[16]

أولا:مـن الناحيـة الإقتصـادية : جـاء المفهـوم الإقتصـادي للنظـام المحاسـبي المـالي الجديـد فـي مـتن نـص المـادة الثالثـة مـن القـانون رقـم : 07-11 المـؤرخ فـي 2007/11/25 المتضـمن النظام المحاسبي المالي حيث نصت على ما يلي:

«المحاسـبة الماليـة نظـام لتنظـيم المعلومـة الماليـة يسـمح بتخـزين معطيـات قاعديـة عدديـة، و تصـنيفها، و تقييمهـا، و تسـجيلها، و عـرض كشـوف تعكـس صـور صـادقة عـن الوضـعية الماليـة و ممتلكـات الكيـان، و نجاعتـه، و وضـعية خزينتـه فـي نهايـة السـنة المالية.[17]»

ثانيـا: مـن الناحيـة القانونيـة: نظـام المحاسـبة الماليـة الجديـد هـو مجموعـة مـن الإجـراءات و النصـوص التنظيميـة التـي تـنظم الأعمـال الماليـة و المحاسـبية للمؤسسـات المجبـرة علـى تطبيقه وفقا لأحكام القانون و وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها.

---

[16] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص ص 290- 291.

[17] القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق ، ص 03.

2.1. مكونات النظام المحاسبي المالي :

يتكون النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة السادسة من القانون رقم 07-11 مما يلي:

✓ **الإطار التصوري للمحاسبة المالية:** يعرف الإطار التصوري مختلف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية، بحيث يوضح الفرضيات و المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، و يعطي التعاريف لعناصر هذه القوائم المتمثلة على الخصوص في الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال والإيرادات و التكاليف.

✓ **المعايير المحاسبية:** وهي الدليل والمرشد لتطبيق العمليات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

✓ **مدونة الحسابات:** تحتوي على أصناف الحسابات المستعملة في العمل المحاسبي وتعريفها وسنتطرق لها لاحقا عند دراسة مكونات أصناف الحسابات .

و يمكن تصوير هيكل النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

3.1: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد مجموعة من العناصر تمثل أهم خصائص المعايير المحاسبية الدولية هي[18]:

- لها إطار مرجعي مستمد من النظرة الأنقلوساكسونية.
- معدة لصالح المستثمرين.
- معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطارمفاهيمي وليس قواعد.
- تطبيق إجباري لكل المعايير و كل التفسيرات.
- أولوية الميزانية على حساب النتيجة و أهمية الملحقات.
- تفوق الجوهر على الشكل و التطبيق بأثر رجعي.
- إدخـال مفهـوم القيمـة العادلـة أو الصـحيحة و التـي تعـوض التكلفـة التاريخيـة فـي عمليـة تقييم الأصول و الخصوم بقيمتها العادلة أو الصحيحة .

[18] كتوش عاشور، مرجع سابق ، ص 292.

4.1. مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد

زيـادة علـى الإطـار التصـوري للمحاسـبة الماليـة، يتضـمن النظـام المحاسـبي المـالي مجموعـة المبـادئ المحاسـبية المقبولـة عامـة، و هـذا مـا تؤكـده المـادة السادسـة مـن الفصـل الثـاني مـن القـانون رقـم 07-11 حيـث تـنص علـى: « يتضـمن النظـام المحاسـبي المـالي إطـارا تصـوريا للمحاسـبة الماليـة ، ومعـايير محاسـبية، ومدونـة حسـابات تسـمح بإعـداد كشـوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، هي: [19]

(محاسـبة التعهـد ، اسـتمرارية الإسـتغلال، قابليـة الفهـم، الدلالـة، المصـداقية، قابليـة المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني).»

5.1: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

تنص المادة الثانية من القانون رقم 07-11 على ما يلي[20]:

" تطبـق أحكـام هـذا القـانون علـى كـل شـخص طبيعـي أو معنـوي ملـزم بموجـب نـص قـانوني أو تنظيمـي بمسـك محاسـبة ماليـة، مـع مراعـاة الأحكـام الخاصـة بهـا، ويسـتثنى مـن مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية."

و عليه تلتزم، بمسك محاسبة مالية، الكيانات التالية:

- المؤسسات العمومية، الخاصة أو المختلطة الخاضعة لأحكام القانون التجاري الجزائري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع و الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للنظام المحاسبي المالي بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

أما الكيانات الصغيرة يمكن لها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

---

[19] القانون رقم 07-11، يتضمن النظام المحاسبي المالي ، ص 4.

[20] نفس المرجع ، ص:03.

2- الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي.

لتطبيـق أي نظـام فـي أي مجـال لابـد مـن قـوانين توضـحه طريقـة إسـتعماله وتطبيقـه وكيفية تنظيمه، وهذا ينطبق على النظام المحاسبي المالي :

1.2. الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي:

يتضمن الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي المالي ما يلي[21]:

أولا: القـــانون رقـــم 07-11 المـؤرخ فـي 2007/11/25 يتضـمن النظـام المحاسـبي المالي (43 مادة) و يحتوي على:

- ✓ الفصل الأول: تعريفات و مجال التطبيق (المواد من 02 إلى 05).
- ✓ الفصـل الثـاني: الإطـار التصـوري و المبـادئ المحاسـبية و المعـايير المحاسـبية (المـواد من 06 إلى 09).
- ✓ الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة (المواد من 10 إلى 24).
- ✓ الفصل الرابع: الكشوف المالية (المواد من 25 إلى 30).
- ✓ الفصل الخامس: الحسابات المجمعة و الحسابات المدمجة (الموارد من 31 إلى 36).
- ✓ الفصل السادس: تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية (المواد من 37 إلى 40).
- ✓ الفصل السابع: أحكام ختامية (المواد من 41 إلى 43).

ثانيـا: المرسـوم التنفيـذي رقـم 08-156 المـؤرخ فـي 2008/05/26 يتضـمن تطبيـق أحكام القانون 07-11 (44 مادة) و يحتوي على:

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية (4 مواد).
- تعريف الطرق المحاسبية و ما ترتبط بها من مبادئ (15 مادة).
- تعريف عناصر القوائم المالية (9 مواد).
- المعايير المتعلقة بطرق القياس و محاسبة عناصر الكشوف المالية (مادتين).
- مدونة الحسابات (1 مادة قرار من وزير المالية).

[21] سعد بوراوي، **الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات و آفاق**، معهد العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2010، ص6.

– تعريف القوائم المالية (6 مواد).

– متفرقـات و تضـم الحسـابات المدمجـة، تغييـر الطـرق المحاسـبية، مسـك المحاسـبة المالية المبسطة (7 مواد).

ثالثـا: القـرار رقـم: 71 المـؤرخ فـي 26 جويليـة 2008 الـذي يحـدد قواعـد التقيـيم المحاسـبي و مدونـة الحسـابات، الصـادر فـي الجريـدة الرسـمية عـدد 19 بتـاريخ 25 مـارس 2009 و يحتوي على:

– قواعد تقييم الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات و إدراجها في الحسابات.

– عرض الكشوف المالية.

– مدونة الحسابات و سيرها.

– المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

رابعـا: المرسـوم التنفيـذي رقـم: 09-111 الصـادر بتـاريخ 2009/04/07 المتضـمن الإجراءات التنظيمية لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

خامسـا : التعليمـة رقـم:02 الصـادرة عـن المجلـس الـوطني للمحاسـبة بتـاريخ: 2009/10/29 المنظم لعملية الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة.

2.2. الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي.

لقد تم تحديد الإطـار التنظيمـي للنظـام المحاسـبي المـالي فـي الفصـل الثالـث، المـواد مـن 10 إلى 24 من القانون رقم 07-11 يتضمن النظام المحاسبي المالي على النحو التالي[22]:

– يجـب أن تسـتوفي المحاسـبة الماليـة إلتزامـات الإنتظـام و المصـداقية و الشـفافية المرتبطة بعملية مسك البيانات و المعلومات التي تعالجها و رقابتها و عرضها و تبليغها.

– تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.

– تحـول كـل العمليـات المدونـة بالعملـة الأجنبيـة إلـى العملـة الوطنيـة حسـب الشـروط المتفق عليها.

– تخضـع أصـول و خصـوم المؤسسـات التـي تمسـها أحكـام هـذا القـانون إلـى جـرد مـادي مرة في السنة على أساس فحص مادي دقيق و إحصاء كل الوثائق الثبوتية.

[22] القانون 07-11 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق ، ص:04 .

– لا يمكـن إجـراء أي مقاصـة بـين عناصـر الأصـول و الخصـوم، و لا بـين عنصـر مـن الأعباء و عنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدي.

– تعتمـد كـل الـدفاتر المحاسـبية الخاضـعة لهـذا النظـام علـى المبـدأ الـدولي المسـمى القيـد المـزدوج حيـث يمـس كـل تسـجيل حسـابين علـى الأقـل أحـدهما مـدين و الآخـر دائـن مـع احتـرام التسلسـل الزمنـي للأحـداث الماليـة و المحاسـبية كمـا يجـب أن يكـون المبلـغ المـدين مسـاويا للمبلغ الدائن.

– كـل تسـجيل فـي الـدفاتر يجـب أن يحـدد بدقـة مصـدر البيـان أو المعلومـة و مضـمونها و تخصيصها و مرجع الوثيقة الثبوتية التي أستند إليها في كتابة هذه المعلومات أو البيان.

– كـل تسـجيل محاسـبي يجـب أن يسـتند علـى وثيقـة ثبوتيـة مؤرخـة و مثبتـة علـى ورق أو أي شيء يضمن المصداقية و الحفظ و إمكانية إعادة محتواها على الأوراق.

– يجـب إجـراء قفـل موجـه إلـى تجميـد التسلسـل الزمنـي و ضـمان عـدم المسـاس بالتسجيلات.

– الكيانات الخاضعة لهذا القانون مجبرة على مسك الدفاتر القانونية و هي:

– دفتر اليومية.
– دفتر الأستاذ.
– دفترا للجرد

مـع إحتـواء هـذه الـدفاتر علـى دفـاتر فرعيـة مسـاعدة حسـب إحتياجـات المؤسسـة مـع مراعـاة أحكام المؤسسات الصغيرة.

3.أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي:

للنظام المحاسبي المالي أهداف تتحقق بتطبيقه بالإضافة إلى مميزاته يمتاز بها

1.3. أهداف النظام المحاسبي المالي

يمكن تلخيص أهم أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية: [23]

– ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

– الإستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية و المحاسبية و المعالجات المختلفة.

[23] كتوش عاشور، مرجع سابق ، ص ص 293– 294.

- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي.

- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

- محاولة جعل القوائم المالية ذات بعد دولي تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة،

- نشر معلومات كافية و صحيحة، و موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم.

- يتوافق النظام الجديد كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

2.3. مميزات النظام المحاسبي المالي الجديد

يمتاز النظام المحاسبي المالي الجديد بثلاث مميزات أساسية هي:[24]

الميـزة الأولـى: إختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن المرجعية IAS/IFRS، لضمان التكيف مع الإقتصاد المعاصر و إنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للكيان.

الميـزة الثانيـة: يحتوي النظام المحاسبي المالي الجديد على نصوص صريحة و واضحة لمبادئ و قواعد التسجيل و طرق التقييم و إعداد القوائم المالية وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية و ألللإرادية.

الميـزة الثالثـة: يوفر النظام المحاسبي المالي الجديد معلومات مالية واضحة و متوافقة قابلة للمقارنة و أخذ القرار، لأنه يحتوي على:

- إطار تصوري أو مفاهيمي و هو نفسه الإطار التصوري لنظام IAS/IFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في: الإتفاقات المحاسبية، الخصائص النوعية للمعلومة المالية و المبادئ المحاسبية الأساسية.

- إعطاء نماذج للقوائم مالية: الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة و الجداول الملحقة.

- تقديم قائمة الحسابات وقواعد سيرها.

---

[24] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية و فق المعايير الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 22- 23.

المحاضرة الرابعة

القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي

جاءت المادة 25 من (SCF) والتي تلزم المؤسسات (باستثناء المؤسسات الصغيرة) بإعداد الكشوف المالية وذلك في نهاية السنة هذه الكشوفات المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي والمالي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة .

1. القوائم المالية : تتمثل القوائم المالية التي فرضها النظام المحاسبي المالي في[25]:

1.1. قائمة المركز المالي (الميزانية): هي عبارة عن كشف أو تقرير يظهر ما للشركة وما عليها في لحظة زمنية معينة ، والمتمثلة في الأصول المملوكة لها والحقوق التي عليها سواءً كانت للغير أو للمساهمين (حملة الأسهم) حيث تضم كل من حسابات 01 و05 و04 في جانب الخصوم وحسابات 02 و03 و04 و05 في جانب الأصول.

2.1. قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): هي عبارة عن كشف أو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية حيث يتم تحديد القيمة المضافة للإستغلال مع النتيجة المالية والنتيجة الجبائية والنتيجة الصافية ويسمى أيضا بجدول الإستغلال العام وله شكلان:

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.
- جدول حسابات النتائج حسب الوظائف.

3.1. قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):هي عبارة عن كشف أو تقرير يظهر قدرة المؤسسة على توليد الأموال مع بتحديد صافي التدفق النقدي والذي عبر عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة خلال السنة المالية والتدفقات النقدية الخارجة أو الدفوعات والمقبوضات وكما يفيد في تحديد قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة ويستعمل كثيرا في التسيير المالي للمؤسسة .

4.1. قائمة حركات الأموال (جدول تغير الأموال الخاصة): هي عبارة عن كشف يقدم تحليلا كاملا للحركات التي أثرت في كل بند من البنود التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية أما المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بـ:

---

[25] القرار رقم: 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم المحاسبي و مدونة الحسابات، الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص22-27

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تصحيح الأخطاء ، وعمليات الرسملة.
- توزيع النتيجة خلال السنة المالية.

5.1. الملاحق : يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة، ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحسابات النتائج ، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

2- الخصائص النوعية للمعلومة المالية :

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، التي ينبغي أن تتضمنها القوائم المالية ، و يمكن عرضها فيما يلي[26] :

1.2. الملائمة : ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه.

2.2. الموثوقية: وتتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته .

3.2. قابلية المقارنة : يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط.

26 رضوان حلوة حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر، عمان ،2006، ص197.

4.2. القابلية للفهم : جب عرض القوائم المالية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها ، فهي يجب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التأويل، و أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

3- مستخدمو القوائم المالية :

تتنوع الأطراف المستعملة للمعلومات المالية الموجودة بالقوائم المالية و يمكن تحديد المستخدمين لها فيما يلي[27]:

1.3 إدارة المؤسسة حيث تهتم بالمعلومات لأجل تقييم السياسات الإدارية والتمويلية ومعرفة مدى قوة المركز المالي للمؤسسة، والمساعدة في إعداد الموازنات لمختلف أغراض التخطيط والرقابة.

2.3 أصحاب الملكية (في حالة شركات الأشخاص) : فيعتمدون على المعلومة للتعرف على مدى القدرة على تحقيق أهداف الشركة وكذا القدرة على الوفاء بالالتزامات وتحقيق و توزيع الأرباح.

3.3 المستثمرون يهتم المستثمرون في شركات المساهمة بنفس المعلومات التي يهتم بها أصحاب الملكية، إضافة إلى: حصة السهم الواحد من الربحية واتجاهاتها المستقبلية، المقارنة بين نتائج الفترات المالية وتوضيح أسباب الاختلاف، ما هي الإجراءات المتبعة ومدى مساهمتها في تحقيق أهدافها.

4.3 الدائنون والمقرضون يهتمون بالدرجة الأساس بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم وفي توفير السيولة النقدية، ومصادر الحصول على الأموال.

5.3 العاملون والنقابات العمالية فيهتمون بالكيفية التي تمت بها تحديد الحوافز ومدى مساهمة المؤسسة في تحقيق رفاهية العاملين وتحسين كفاءتهم من خلال الدورات التكوينية.

6.3 الأجهزة الحكومية وتهتم بالمعلومات لأجل عمليات التخطيط على المستوى الوطني ، إصدار التشريعات القانونية الخاصة بالنشاطات الاقتصادية، تقييم أداء المؤسسات وإعداد الإحصائيات والدراسات المتعلقة بها.

خلاصة الفصل:

بعد الإحاطة بالجانب النظري للمحاسبة المالية في الفصل الأول من هذه المطبوعة بدأ من نشأة المحاسبة وتطورها ومرورا بالإطار الفكري للمحاسبة والمتمثل في مجموعة من الفروض والمبادئ والمعايير وصولا إلى الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية والمتمثل في تلبية حاجيات مستعملوا القوائم المالية والخصائص النوعية التي يجب أن تعكسها المعلومات المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الاقتصادية ، سنتطرق في الفصل الموالي والمعنون بأساسيات التسجيل المحاسبي وهي الخطوة الأولى التي يجب معرفتها من طرف المبتدئين ليصلوا إلى درجة المحترفين في مجال المحاسبة المالية .

الفصل الثاني: أساسيات التسجيل المحاسبي

(التدفقات ، الميزانية ، آلية سير الحسابات ، هيكلة مدونة الحسابات)

يبدأ العمل المحاسبي بحدوث معاملات اقتصادية تؤثر على عناصر الدمة المالية للمؤسسة (ممتلكاتها وإلتزماتها) تأثيرا ماليا هذه المعاملات تكون مع أحد الأعوان الاقتصادية (وجود طرفين) سواء داخل أو خارج المؤسسة ، وتتعدد هذه العمليات خلال الدورة المالية ، والتي هي عبارة عن أحداث إقتصادية على شكل **تدفقات** من و إلى المؤسسة والممثلة عنها في شكل **ميزانية** تحتوي على مجموعة من **الحسابات** والتي تمثل عناصر الذمة المالية للمؤسسة .

وبمأن النظام المحاسبي المالي هو المحدد والدليل للقيام بهذه التسجيلات المحاسبية فقد جاء في نص المادة رقم 16 من القانون رقم 07 – 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي(SCF) على وجوب تسجل القيود المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج، وبالتالي يجب **دراسة ألية سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي** (حسابات الميزانية وحسابات التسيير)

وقد تم تقسم هذا الفصل إلى أربع عناصر رئيسية:

شكل رقم 03 : أساسيات التسجيل المحاسبي

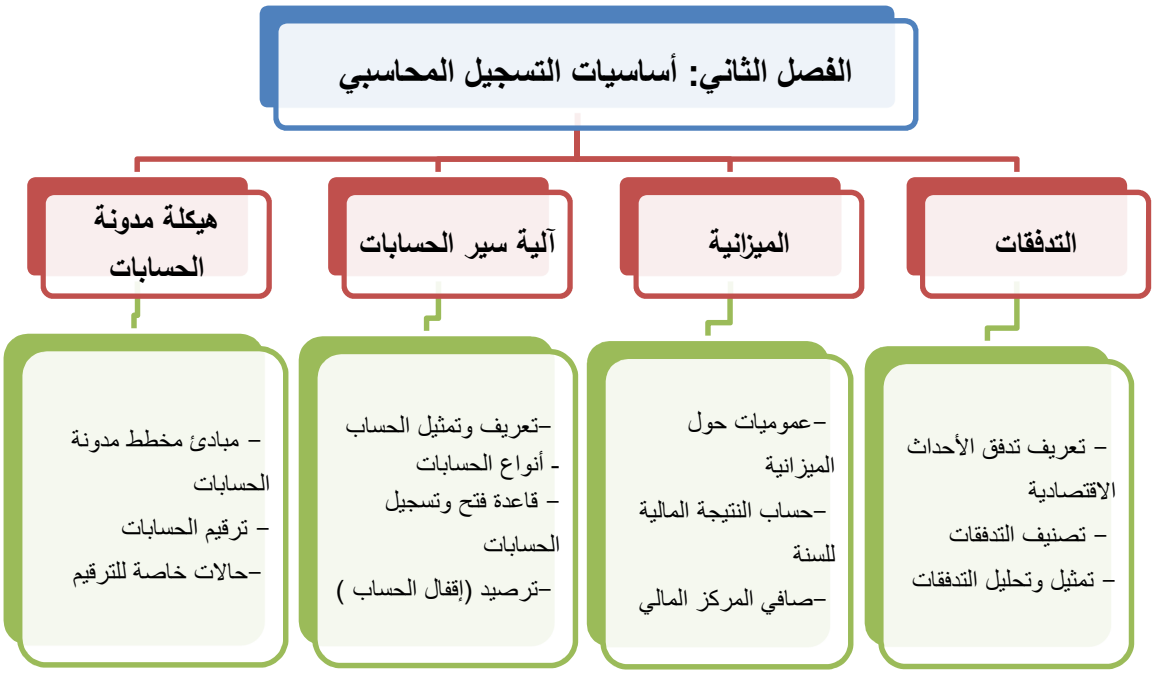

المصدر : من إعداد الباحث

المحاضرة الخامسة

التدفقات

تمهيد

تقوم المؤسسات أثناء نشاطها بالعديد من العمليات مثل إرسال طلبيات للمورد ، تسليم فواتير للزبائن شراء إستثمارات ومخزونات، بيع منتجات ، تسديد قيمة المشتريات، تحويل مواد أولية من المخازن إلى الورشات إستلام قيمة المبيعات ، هذه العمليات والعلاقات بين المؤسسة ومتعامليها وفي المؤسسة نفسها يعبر عنها **بالتدفقات**

1. تعريف التدفق

التدفق يمثل حركة عناصر ذمة المؤسسة دخولا أو خروجا منها، وهو عبارة عن حركة سلع , مواد أولية , خدمات , معلومات تتم بين المؤسسة وأحد متعامليها أو داخل المؤسسة نفسها، ويحكم التدفقات ثلاث عناصر رئيسية [28]:

-المصدر : ويتعلق الأمر بمورد أو منشأ التدفق ، نقطة الإنطلاق.
-الإستخدام : ويتعلق الأمر باستخدام أو وجهة التدفق، نقط الوصول.
-القياس النقدي : ويتعلق الأمر بالقيمة المالية للعنصر موضوع التدفق

2. تصنيف التدفق:

تصنف التدفقات إلى تدفقات معلومات وتدفقات اقتصادية[29]

2. 1 تدفقات المعلومات: هي حركة المعلومات بين المؤسسة ومتعامليها أو داخل المؤسسة نفسها في شكل وثائق مكتوبة .

– تدفقات داخل المؤسسة : تتم بين مصالح و ورشات ووحدات المؤسسة نفسها مثل التعليمات الموجهة للمستخدمين من طرف الإدارة.

– تدفقات بين المؤسسة ومتعامليها (الخارجية): المعلومات التي ترد عن طريق الاتصال أو الهاتف أو الفاكس أو المعلومات التي ترد في مختلف الوثائق التجارية (السعر ,الفواتر ,وسائل الدفع كالشيك ... ..)

---

[28] مداني بلغيث، **دروس في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، جامعة ورقلة،2010،ص:06.
[29] بلقاسم تويزة ، **محاضرات المحاسبة العامة للمؤسسة طبقا للنظام المحاسبي المالي SCF**، جامعة محمد الصديق بن يحى ، جيجل ، 2016 ، ص: 09.

2. 2 التدفقات الاقتصادية: هي التدفقات التي تدخل في مجال المحاسبة وتصنف حسب طبيعتها إلى حقيقية ومالية وحسب عدد المتعاملين إلى داخلية وخارجية[30].

- **تصنيف التدفقات حسب طبيعتها:**

أ . تدفقات حقيقية (مادية): وتمثل الحركة الفيزيائية لعناصر ذمة المؤسسة الحقيقية مثل البضائع، المعدات والآلات وشبه الحقيقية مثل الخدمات التي تؤديها المؤسسة مع متعامليها.

ب . تدفقات مالية :عبارة عن حركة مالية بين المؤسسة ومتعامليها مثل الحقوق المترتبة على الغير أو ديون المؤسسة اتجاه الغير...(أي حركة أموال المؤسسة دخول ، خروج)

- **تصنيف التدفقات حسب عدد المتعاملين:**

أ . تدفقات داخلية :هي تدفقات تتم داخل المؤسسة نفسها بين مختلف مصالحها و ورشاتها ووحداتها مثل عملية تحويل المواد الأولية من المخزن إلى ورشات التصنيع

ب . تدفقات خارجية :هي تدفقات تتم بين المؤسسة ومتعامليها سواء كانت حقيقية أو مالية.

3. وصف التدفقات الاقتصادية

3. 1 تاريخ التدفق : يعبر عن تاريخ إنجاز العملية

3. 2 قيمة التدفق : تتمثل في مقدار التدفق وتقاس بالوحدة النقدية

3. 3 اتجاه التدفق : لكل تدفق نقطة الانطلاق تسمى المصدر ونقطة الوصول تسمى الاستخدام

مثال توضيحي: لتكن بعض العمليات التي قامت بها **مؤسسة النور** خلال نشاطها .

المطلوب تمثيل وتحليل هذه العمليات

مثال 1 : اشترت المؤسسة معدات نقل بمبلغ 00 000 30 دج بشيك بنكي.

مثال 2 : سحبت المؤسسة مبلغ 00 1000 دج من حسابها البنكي وأودعته في الصندوق.

مثال 3 : تحصلت المؤسسة على قرض بنكي بقيمة 00 500 2 دينار لمدة 05 سنوات.

مثال 4 بيع بضاعة لمؤسسة الفتح بقيمة 00 5000 دج بالآجل (على الحساب) ، في المثال الرابع نقوم بتمثيل وتحليل العملية بالنسبة للمشتري (الزبون) والبائع (المورد)، وفي هذه الحالة مؤسسة النور تعتبر مورد لمؤسسة الزبون (الفتح) الذي بيعت له البضاعة .

[30] نفس المرجع.

الحـــل :

مثال 1 :اشترت المؤسسة معدات نقل بمبلغ 00 000 30 دج بشيك بنكي.

أولا: التمثيل

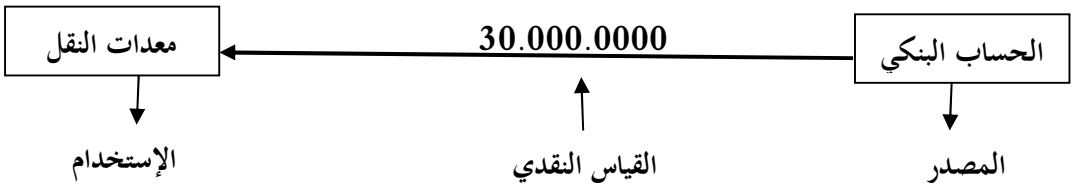

ثانيا : التحليل

المصدر: ح/ 512: الحساب البنكي	←	تدفق مالي
الإستخدام : ح/ 215: معدات نقل	←	**تدفق حقيقي**

- تعتبر هذه العملية تدفق خارجي بالنسبة للمؤسسة (تعامل مع طرف خارجي) وهي في نفس الوقت تدفق حقيقي ومالي

- التدفق المالي : ويتمثل في خروج الأموال من الحساب البنكي للمؤسسة الذي يعتبر في هذه الحالة مصدر التدفق. نقطة الإنطلاق

- التدفق الحقيقي : ويتمثل في استلام معدات النقل مقابل المبلغ المدفوع أي استعمال المبلغ في حيازة المعدات وملكيتها ، نقطة الوصول

مثال 2 : سحبت المؤسسة مبلغ 00 1000 دج من حسابها البنكي وأودعته في الصندوق.

أولا: التمثيل

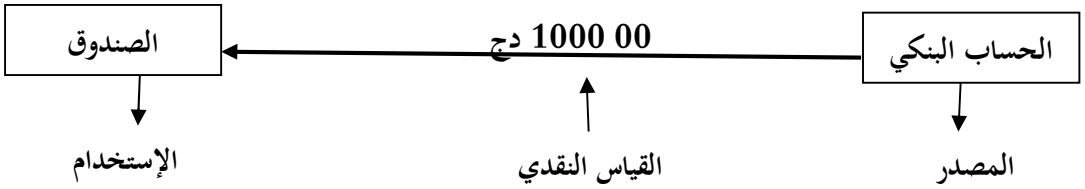

ثانيا : التحليل

المصدر: ح/ 512: الحساب البنكي	←	تدفق مالي
الإستخدام : ح/ 53: الصندوق	←	**تدفق مالي**

-تعتبر هذه العملية تدفق داخلي بالنسبة للمؤسسة (تعامل مع نفسها) وهي في نفس الوقت تدفق ومالي

-التدفق المالي : يمثل من جهة في خروج الأموال من الحساب البنكي للمؤسسة الذي يعتبر في هذه الحالة مصدر التدفق

- التدفق المالي : ويمثل من جهة ثانية تحويل المبالغ المسحوبة من الحساب البنكي واستعمالها في تغذية صندوق المؤسسة (الخزينة).

مثال 3 : تحصلت المؤسسة على قرض بنكي بقيمة 00 500 2 دينار لمدة 05 سنوات.

أولا: التمثيل

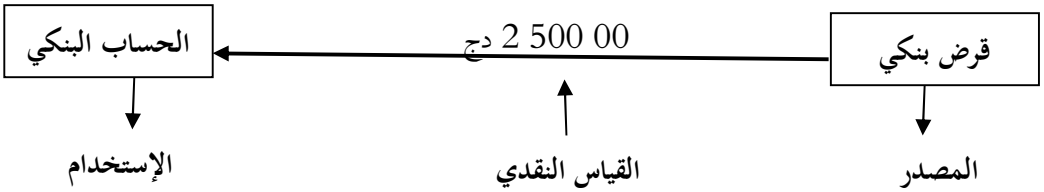

ثانيا : التحليل

المصدر: ح/ 164: قرض بنكي	←	تدفق مالي
الإستخدام : ح/ 512: الحساب البنكي	←	**تدفق مالي**

-تعتبر هذه العملية تدفق خارجي بالنسبة للمؤسسة (تعامل مع الغير) وهي في نفس الوقت تدفق مالي

-التدفق المالي : يمثل من جهة في حصول المؤسسة على قرض بنكي الذي يعتبر في هذه الحالة مصدر التدفق .

-التدفق المالي : ويمثل من جهة ثانية تحويل مبلغ القرض في الحساب البنكي للمؤسسة ويعتبر في هذه الحالة استعمال التدفق.

مثال 4 : ويتعلق بعملية بيع بضاعة لمؤسسة الفتح بقيمة 00 5000 دج بالآجل (على الحساب).

1.4 . عند المورد (مؤسسة النور). البائع

أولا: التمثيل

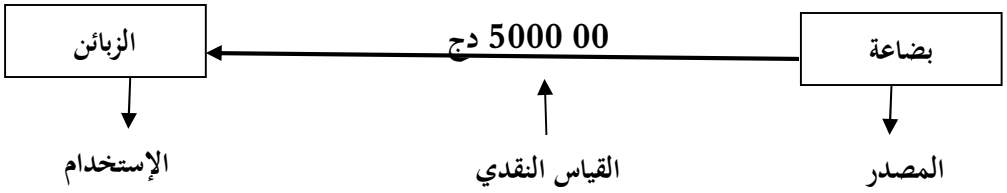

ثانيا : التحليل

المصدر: ح/ 30: مخزون بضاعة	←	تدفق حقيقي
الإستخدام : ح/ 411: الزبائن	←	**تدفق مالي**

2.4. عند الزبون (مؤسسة الفتح). المشتري

أولا: التمثيل

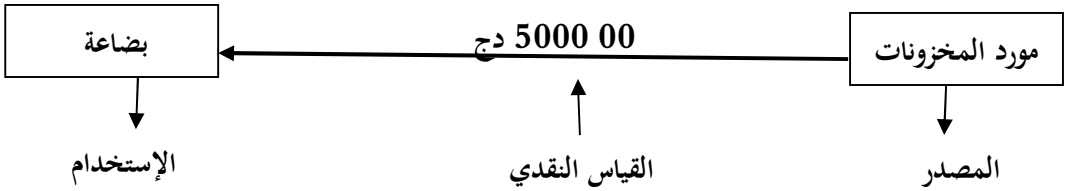

ثانيا : التحليل

المصدر: ح/ 401: الموردون	←	تدفق مالي
الإستخدام : ح/ 30: مخزون بضاعة	←	**تدفق حقيقي**

-تعتبر هذه العملية تدفق خارجي بالنسبة للمؤسسة (تعامل مع طرف خارجي) وهي في نفس الوقت تدفق حقيقي ومالي

-التدفق الحقيقي : يمثل انتقال ملكية وحيازة البضائع من البائع إلى المشتري .

-التدفق المالي : ويمثل نشؤ حق للبائع (تأجيل القبض) ودين على المشتري (تأجيل الدفع) يعادل قيمة البضاعة إلي غاية التسوية.

خلاصة:

– كل عملية تتم بين المؤسسة والغير تكون تدفقا من حساب إلى حساب آخر سواء كان التدفق داخلي أو خارجي

– يكون التدفق الأول مصدرا عند الطرف الأول واستخداما عند الطرف الثاني ويكون التدفق الثاني استخداما عند الطرف الأول ومصدرا عند الطرف الثاني حيث يكون دائما : المصدر = الاستخدام

– عندما يكون أحد الأطراف (المصدر والإستخدام) في العملية هو المؤسسة يجب تحديد اسم الحساب المعني بالتدفق ولا يكون باسم المؤسسة لأن المؤسسة تحتوي على حسابات مختلفة .

– المصدر (دائن) نقطة الإنطلاق والإستخدام (مدين) نقطة الوصول

– تحدد نتيجة المؤسسة بعد مقارنة حركة التدفقات (الداخلة والخارجة) في نهاية الدورة المالية بحيث:

إذا كان مجموع التدفقات الداخلة أكبر من مجموع التدفقات الخارجة فالنتيجة إيجابية

وإذا كان مجموع التدفقات الداخلة أصغر مجموع التدفقات الخارجة فالنتيجة سلبية

بعد معرفة المصدر و الاستخدام في التدفقات يجب ربط هذه الحركة للتدفقات بعناصر الذمة والمتمثلة في أصول وخصوم المؤسسة وهي مكونات الميزانية المدروسة في المحاضرة الموالية

المحاضرة السادسة

عموميات حول الميزانية

تمهيد :

تتمثل أهمية إعداد الميزانية في تلبية المتطلبات القانونية والمتمثلة في (القانون التجاري والنظام المحاسبي المالي وقانون الضرائب المباشرة) والتي تنص على أن تقوم المؤسسات التي تستجيب لشروط محددة بإعداد الميزانية الختامية وحساب النتيجة ، بالإضافة إلى تحديد المركز المالي للمؤسسة إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد، و تعريف الغير (مستثمرين، دائنون، عملاء، مصلحة الضرائب..) عن الوضعية المالية للمؤسسة.

1 – تعريف الميزانية :

تتعدد تعاريف الميزانية وسنركز على تعريفين(تعريف عام وتعريف النظام المحاسبي المالي للميزانية)

1.1 تعريف عام : الميزانية هي عبارة عن صورة للمركز المالي للمؤسسة من خلال بيان ما لها من ممتلكات وما عليها من إلتزامات ، أي هي جدول ذو جانبين يعد بتاريخ معين ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة (ممتلكاتها) وبالجانب الأيسر خصومها (إلتزماتها) وحقوق الملكية(أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير) مع شرط تساوي الجانب الأيمن الأصول مع الجانب الأيسر الخصوم[31]

2.1 تعريف الميزانية في (ن.م.م) : عرفت **المادة 33** من المرسوم التنفيذي **08/156** الميزانية كالتالي[32]: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية إذن وطبقا لـ (ن.م.م) فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.

---

[31] عبد الوهاب رميدي ،**علي سماي** ،**المحاسبية المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ،الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2016 ، ص:23.

[32] المرسوم التنفيذي 08/156 ، **المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 ، ص: 14.

2 – شكل الميزانية: الشكل المبسط للميزانية والذي سنعتمد عليه في دراستنا يكون كالتالي .

ميزانية المؤسسة (س) بتاريخ: N/01/01

جدول رقم 01: ميزانية المؤسسة

الرقم	الأصـــــول	المبلغ	الرقم	الخصـــوم	المبلغ
	أصول غير جارية			**رؤوس الأموال خاصة**	
211	أراضي	20000	101	رأسمال الشركة	40000
213	مباني	35000	106	احتياطات	5000
215	معدات وأدوات	10000	110	نتيجة الدورة (ن–1)	15000
265	سندات مساهمة	3000	120	**مجموع أ خ1**	**60000**
	مجموع أ غ ج 1	**68000**		**خصوم غير جارية**	
	أصول جارية			قروض مصرفية	20000
30	مخزون بضاعة	8000	164	**مجموع خ. غ. ج 2**	**20000**
411	الزبائن	2000		**خصوم جارية**	
512	البنك	25000		موردو المخزونات	25000
53	الصندوق	7000	401	ضرائب ورسوم	5000
	مج أ ج 2	**42000**	44	**مجموع .خ.ج 3**	**30000**
	مجموع عام الأصول	**110000**		**مجموع عام للخصوم**	**110000**

المصدر : من إعداد الباحث

ملاحظة :

- التصنيف الذي جاء في (ن.م.م) للميزانية ، أكثر تفصيلا وهو موضح في الملاحق
- توازن الميزانية : وهو شرط أساسي في الميزانية بمعنى أنه في أية لحظة فإن مجموع جانب الأصول من الميزانية (مجموع أ غ ج + مج أ ج) يساوي مجموع جانب الخصوم من الميزانية (مجموع أ خ + مجموع خ. غ. ج + مجموع .خ.ج)

3 – تعريف الأصول ومكوناتها :

1.3 تعريف الأصول :

الأصول هي الممتلكات المادية والمعنوية والمالية للمؤسسة (مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري...) والأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو من الغير(أي القروض بمختلف أنواعها) لذا فإن الأصول تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها، وقد عرفت **المادة 20** من المرسوم التنفيذي 08/156 المتضمن تطبيق أحكام (ن.م.م) الأصول كالتالي:[33]

" تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية ".

2.3 مكونات الأصول :

تصنف **المادة 21** من المرسوم السابق الذكر الأصول إلى:

✓ **أصول غير جارية:** (الجانب العلوي من الأصول في الميزانية) :

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة) و تشمل على:

– **الأصول المعنوية** وهي الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان (مثل برامج الإعلام الآلي والمحل التجاري...)

– **والأصول العينية** (مثل المباني الأراضي والمعدات ...)

– **الأصول المالية** وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة .

✓ **أصول جارية** : (الجانب السفلي من أصول الميزانية) :

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، كما تشمل الأصول غير الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الاثني عشرة شهرا وكذا على العملاء (الزبائن) والنقديات(البنك ، الصندوق ، الحساب الجاري البريدي) ، أوراق القبض ....الخ .

[33] المرسوم التنفيذي 08/156 ، مرجع سابق ، ص: 13.

4 – تعريف الخصوم ومكوناتها:

1.4 تعريف الخصوم :

تبين الخصوم مصادر التمويل للمؤسسة وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء والأرباح غير الموزعة وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها قصيرة وطويلة الأجل، **أما المادة 22** من المرسوم التنفيذي 08/156 عرفت الخصوم كالتالي[34] :

" تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية "هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما (بالرغم من أنها تصنف في جهة الخصوم) لأنها غير واجبة التسديد مثل باقي الخصوم.

2.4 مكونات الخصوم :

تتكون جهة الخصوم مما يلي :

✓ **الأموال الخاصة:** تمثل الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد وتتكون الأموال الخاصة من:

– **رأس المال:** وهي الأموال التي وضعها الشركاء (أو المستغل في حالة مؤسسة فردية) تحت تصرف المؤسسة لدى تكوينها أو بعد ذلك .

– إن رأس المال يظهر ضمن الأموال الخاصة في جانب الخصوم في الميزانية على الرغم من أن (ن.م.م) لا يعتبره خصوما

– رأسمال مؤسسة ما لا يمثل أموالا مكدسة في خزائن المؤسسة أو في حساباتها البنكية بل هو يظهر فقط قيمة مساهمات الشركاء في تمويل المؤسسة

– **الإحتياطات (القانونية ، العادية ، ...الخ)**

– **نتيجة الدورة**

– **حساب الترحيل من جديد ....**

[34] نفس المرجع.

✓ **الخصوم غير الجارية:** تصنف بعد الأموال الخاصة (الجزء العلوي من الخصوم في الميزانية): هي جميع الديون(ممتلكات الغير لدى المؤسسة) التي **تفوق** مهلة تسديدها دورة النشاط 12 (شهرا أو الدورة المالية) مثل الديون الطويلة ومتوسطة الأجل (القروض المصرفية) .

✓ **الخصوم الجارية:** (الجزء السفلي من الخصوم في الميزانية)

هي جميع الديون (ممتلكات الغير لدي المؤسسة) التي **لا تفوق** مهلة تسديدها دورة الإستغلال (12شهر أو السنة المالية) مثل الديون القصيرة الأجل وديون الموردون..الخ.

4 – **أنواع الميزانيات:**

هناك عدة أنواع للميزانية أما على هذا المستوى فتصنف تبعا لتاريخ إعدادها إلى[35]:

✓ **الميزانية الافتتاحية:** تظهر الوضعية المالية للمؤسسة في بداية السنة أو بتاريخ تكوينها إن الميزانية الافتتاحية لدورة ما تطابق الميزانية الختامية للدورة التي سبقتها ومن خصائص الميزانية الافتتاحية أنها ليست إلزامية قانونا وأنها لا تظهر نتيجة الدورة وأنها ليست عملية

✓ **الميزانية الختامية:** تعد في نهاية السنة ومن خصائصها أنها تظهر نتيجة الدورة وهي إلزامية قانونا .

[35] أ.عبد الرحمان عطية ، مرجع سابق : ص: 12.

مثال عن إعداد الميزانية

في N/01/01 كانت أصول وخصوم مؤسسة (س) كالتالي:

رأس المال : 68000 ، مباني : 25000 ، أراضي : 20000، معدات وأدوات : 10000 ، موردو المخزونات : 12000 ، مخزون بضاعة : 20000، البنك :..... ؟.

المطلوب: إعداد الميزانية الإفتتاحية لهذه المؤسسة بعد تحديد قيمة البنك

الحـل :

1. لحساب قيمة البنك نستعمل شرط توازن الميزانية:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم

(أراضي+ مباني+ معدات وأدوات+ مخزون بضاعة + البنك) = (رأس المال + موردوا المخزونات)

رصيد البنك يساوي :(20000+25000+10000+20000+البنك) = (12000+68000)

5000 = 75000 – 80000 =

2. تصنيف الحسابات ضمن أصول وخصوم الميزانية (إعداد الميزانية)

جدول رقم 02 : ميزانية المؤسسة

الرقم	الأصـــــول	المبلغ	الرقم	الخصـــــوم	المبلغ
	أصول غير جارية			رؤوس أموال خاصة	
211	أراضي	20000	101	رأس المال	68000
213	مباني	25000		مجموع أ خ1	**68000**
215	معدات وأدوات	10000		خصوم غير جارية	
	مجموع أ غ ج 1	**55000**		/	0
	أصول جارية			مجموع خ. غ. ج 2	**0**
30	مخزون بضاعة	20000		خصوم جارية	
512	البنك	5000	401	موردو المخزونات	12000
	مج أ ج 2	**25000**		مجموع .خ.ج 3	**12000**
	مجموع عام الأصول	**80000**		مجموع عام للخصوم	**80000**

المصدر : من إعداد الباحث

المحاضرة السابعة

حساب النتيجة المالية للسنة وتحديد صافي المركز المالي للمؤسسة

تمهيد :

عند نهاية الدورة المحاسبية يمكن القيم بتحديد نتيجة الدورة في المؤسسة من خلال قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج وهنا يهمنا النتيجة من خلال الميزانية ، بالإضافة إلى ذلك يمكن معرفة صافي المركز المالي للمؤسسة في أي لحظة زمنية من خلال الميزانية :

1- **تعريف نتيجة الدورة:** هي الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة بعد القيام بنشاط إقتصادي خلال دورة مالية معينة وتحسب كالتالي: [36]

نتيجة الدورة = مجموع أصول – مجموع خصوم.

ويمكن توضيح النتيجة في بداية السنة المالية وفي نهاية السنة المالية

1-1 النتيجة في بداية السنة:

المؤسسة لم تبدأ بعد في نشاطها فإن الميزانية الافتتاحية للمؤسسة لا تظهر أية نتيجة وتكون في شكل المعادلة التالية :

مجموع الأصول = مجمـوع الخصوم

1-2 النتيجة في نهاية السنة: في نهاية السنة المالية هناك حالتان للنتيجة :

1-2-1 الحالة النتيجة هي ربح : في هذه الحالة يكون مجموع الأصول أكبر من مجموع الخصوم أي أن معادلة الميزانية تأخذ الشكل التالي :

الأصـــول = الخصــوم + نتيجة الدورة

[36] نفس المرجع ، ص:13 .

مثال : في 12/31/ن ، كانت أصول وخصوم المؤسسة (س) كالتالي:

مباني 8000 ، معدات وأدوات 5000، معدات نقل 8000 ، بضاعة 14000، زبائن 4000، بنك 6000 موردون 12000 ، رأس المال : 25000

المطلوب : أحسب نتيجة الدورة للسنة (ن) ثم مثل الميزانية في 12/31/ ن

نتيجة الدورة = مجموع الأصول – مجموع الخصوم

= (8000+5000+8000+14000+4000+6000)-(12000+25000)

= 45000 – 37000 = 8000 ربح

تمثيل الميزانية المؤسسة (س) في 12/31/ن

جدول رقم 03 : ميزانية المؤسسة

الرقم	الأصـــول	المبلغ	الرقم	الخصـــوم	المبلغ
213	مباني	8000	101	رأس المال	25000
2154	معدات وأدوات	5000	120	النتيجة (ربح)	8000
2182	معدات نقل	8000	401	موردو المخزون	12000
30	مخزون بضاعة	14000			
411	الزبائن	4000			
512	البنك	6000			
	مجمـــوع	45000		مجمـــوع	45000

المصدر : من إعداد الباحث

1-2-2 الحالة النتيجة هي خسارة : في هذه الحالة فإن مجموع الأصول يكون أقل من مجموع الخصوم أي أن ممتلكات المؤسسة أقل من التزاماتها نحو الشركاء ونحو الغير وبعبارة أخرى نقول أن المؤسسة قد خسرت جزءا من الأموال التي وضعت تحت تصرفها وبالتالي معادلة الميزانية تكون كالتالي : **الأصـــول= الخصوم – نتيجة الدورة**

مثال : في نهاية السنة (ن) لنفترض أن أصول وخصوم المؤسسة (س) كانت كالتالي:

مباني 10000، معدات 5000 ، مخزون بضاعة 7000، الزبائن 2000 ، البنك 5000 ، الصندوق 1000، رأسمال 25000 ، قرض 8000، موردو المخزونات 7000

المطلوب : أحسب نتيجة الدورة، مثل ميزانية المؤسسة في 12/31/ن

الحـل : نتيجة الدورة = مجموع الأصول– مجموع الخصوم =

(10000+5000+7000+2000+5000+1000)– (25000+8000+7000) =

30000 – 40000 = (– 10000) خسارة

جدول رقم 04 : الميزانية في12/31/ ن

الرقم	الأصـول	المبلغ	الرقم	الخصـوم	المبلغ
213	مباني	10000	101	رأس المال	25000
215	معدات وأدوات	5000			
355	مخزون بضاعة	7000	129	نتيجة (خسارة)	(10000)
411	الزبائن	2000	164	قروض	8000
512	البنك	5000	401	موردو	7000
530	الصندوق	1000		المخزونات	
	مجمـــوع	30000		مجمـوع	30000

المصدر : من إعداد الباحث

ملاحظة:

– نتيجة الدورة إذا كانت ربحا تسجل في جانب الخصوم وبإشارة موجبة

– في حالة وجود خسارة فالنتيجة تسجل بجانب الخصوم لكن بإشارة سالبة أو بوضع المبلغ بين قوسين

– حالة تحقيق ربح يكون مج الأصول أكبر من مج الخصوم ولتحقيق التوازن نضيف النتيجة إلى الخصوم

– حالة تحقيق خسارة يكون مج الأصول أصغرمن مج الخصوم ولتحقيق التوازن ننقص النتيجة من الخصوم.

2- **تعريف صافي المركز المالي**

هو الثروة الحقيقية (القيمة المحاسبية الصافية) التي تمتلكها المؤسسة بتاريخ محدد بمعنى آخر هو جميع ممتلكات المؤسسة (أصولها بعد إستبعاد الديون) ويحسب بطريقتين [37]:

2-1 الطريقة الأولى = مجموع الأصول – مجموع الديون

2-2 الطريقة الثانية = الأموال الخاصة (+/-) نتيجة الدورة ، وتوجد حالتين:

– حالة الربح : صافي المركز المالي = الأموال الخاصة + نتيجة الدورة

– حالة الخسارة : صافي المركز المالي = الأموال الخاصة – نتيجة الدورة

مثال1: بالرجوع للمثال السابق الذي حققت فيه المؤسسة حالة ربح ، أحسب صافي المركز المالي بطريقتين :

الطريقة الأولى = مجموع الأصول – مجموع الديون

= 45000 – 12000 = **33000**

الطريقة الثانية = الأموال الخاصة + نتيجة الدورة

= 25000 + 8000 = **33000**

مثال 2 : في المثال الذي حققت فيه المؤسسة خسارة فصافي المركز المالي بالطريقتين هو:

الطريقة الأولى : مجموع الأصول – مجموع الديون

= 30000 – 15000 = 15000

الطريقة الثانية : الأموال الخاصة – نتيجة الدورة

= 25000 – 10000 = 15000

[37] ا.عبد الرحمان عطية ، مرجع سابق ص: 16.

المحاضرة الثامنة

آلية سير الحسابات

تمهيد

نظرا لكثرة وتعدد العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونتيجة لاستحالة الرجوع إلى الميزانية في كل مرة لتحديد حركة عناصر الذمة، تم اعتماد أداة لمتابعة حركة تدفقات كل عنصر من عناصر الذمة بشكل مستقل هذه الأداة هي **الحساب** الذي تسجل فيه التدفقات (زيادة – نقصان) التي تطرأ على كل عنصر من عناصر ذمة المؤسسة ، لمعرفة في أي مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية رصيد هذا العنصر (الحساب) الذي يمثل الفرق بين التدفقات الموجبة والتدفقات السالبة لهذا الحساب بمعنى متابعة ما زاد في هذا العنصر وما نقص منه، أي الفرق بين الجانب المدين والجانب الدائن .

1- تعريف الحساب

الحساب هو جدول ذو جانبين أو طرفين تسجل فيه العمليات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة ، جانب أيمن يعرف بالجانب **المدين** وجانب أيسر يعرف بالجانب **الدائن،** والفرق بين الطرفين يسمى **الرصيد،** إن كلمة حساب عادة تختصر كالتالي: (حـ/) وتقرأ حساب [38]

2- أشكال الحساب

يحتوي الحساب على العناصر التالية:

- رقم واسم الحساب
- تاريخ إجراء العملية
- قيمة العملية (المبالغ المدينة والدائنة)

ويأخذ الحساب أشكال مختلفة أهمها : الحساب ذو الأعمدة المتقاربة (وهو الشكل العملي) والشكل المبسط (T)

[38] هادي رضا الصافي، **مبادئ المحاسبة المالية** ، مرجع سابق : ص 94.

1.2 الشكل ذو الأعمدة المتقاربة : وقد سمي كذلك لأن أعمدة المبالغ المدينة والدائنة متقاربة كما يتضح من الشكل التالي :

جدول رقم 05 : حـ/ 512 : البنك

التاريخ	صفحة اليومية	البيـــــان	المبالغ	
			مدين	دائن
01/01/ن	02	فاتورة شراء مواد رقم...	20000	-
01/03/ن	03	تسديد للمورد وصل رقم....		5000
01/15/ن	03	رصيد مدين		
		مجموع		

المصدر : من إعداد الباحث

2.2 الشكل المبسط للحساب: وهو الشكل المعتمد في الأمثلة والتدريس ويكون في شكل حرف (T)

ويأخذ الشكل التالي :

ح/512 البنك

مدين	دائن
1.رصيد أول مدة 5000	
70 000	
	50 000
	25 000 رصيد مدين
75 000	**75 000**

3- قاعدة فتح الحسابات وتسجيل العمليات فيها

تسجل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في حسابين على الأقل وذلك وفق مبدأ القيد المزدوج ، بحيث إذا وضع حساب أو أكثر مدين يجب وضع حساب أو أكثر دائنا، وأن يتساوى مجموع مبالغ المدين مع مجموع مبالغ الدائن وتنقسم الحسابات إلى نوعين رئيسيين هما حسابات الميزانية وحسابات التسيير[39] :

[39] أ.عبد الرحمان عطية ، مرجع سابق: ص: 19.

- ✓ **حسابات الميزانية** : وهذه الحسابات تظهر بجانب **الأصول** أو **الخصوم** في الميزانية لذا فحسابات الذمة المالية تعرف أيضا بحسابات الميزانية من الأمثلة على هذه الحسابات : المباني ، الأراضي، معدات، موردون ، احتياطات رأس المال ، ديون المورد ... ، وتضم الأصناف من 1 إلى 5.
- ✓ **حسابات التسيير**: وهذه الحسابات تظهر بحساب النتيجة ولا تظهر بالميزانية وحسابات التسيير تضم حسابات **المصاريف** / الأعباء مثل (الأجور والمواد المستهلكة، مصاريف الهاتف ...) وحسابات **النواتج** / الإيرادات مثل (مبيعات البضاعة، مبيعات المنتجات والنواتج المالية...) إن حسابات التسيير تضم حسابات الصنفين (6) و(7).

1.3– حسابات الأصول وحسابات المصاريف : هي حسابات ذات طبيعة مدينة ، تفتح حسابات الأصول في الطرف المدين وتتزايد فيه بينما تتناقص في الطرف الدائن وكذلك الأمر بالنسبة لحسابات الأعباء (المصاريف)

2.3 – حسابات الخصوم وحسابات النواتج: هي حسابات ذات طبيعة دائنة ، تفتح حسابات الخصوم في الطرف الدائن وتتزايد فيه بينما، تتناقص في الطرف المدين وكذلك الأمر بالنسبة لحسابات النواتج (الإيرادات).

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

حسابات الأصول وحسابات المصاريف

6 / 5 / 4 / 3 / 2

مدين	دائن
الرصيد الأولي (تفتتح)	
الزيادة (+)	**النقصان (−)**
المجموع	**المجموع**

حسابات الخصوم وحسابات الإيرادات

7 / 5 /4 /1

مدين	دائن
	الرصيد الأولي (تفتتح)
النقصان (−)	**الزيادة (+)**
المجموع	**المجموع**

ملاحظة:

- كل عملية تحتاج إلى حسابين على الأقل وذلك تطبيقا لقاعدة القيد المزدوج
- العمليات التي تتم نقدا تسجل في حساب الصندوق والتي تتم بشيك تسجل في الحساب البنكي
- الحساب البنكي لا يعني مؤسسة البنك بل هو حساب للمؤسسة في البنك
- العمليات التي تتم على الحساب (الآجال) إذا كانت شراء تزداد ديون المؤسسة للغير لعدم التسديد حالا ، وإذا كانت بيع فحقوق المؤسسة على الغير تزداد لعدم القبض فورا.

مثال : يوضح كل الحالات الممكنة في تسجيل العمليات وتأثيرها على الحسابات .

قامت مؤسسة النور بالعمليات التالية:

1 – شراء معدات نقل بقيمة 000 70 دج نقدا.

2 – تسديد لمورد المخزونات مبلغ: 000 50 عن طريق شيك بنكي.

3 – دفع أجور الموظفين بقيمة 000 40 دج نقدا

4 – شراء ما يلي: مباني: 000 20 دج ، أراضي: 000 15 دج ، الدفع بشيك بنكي.

5 – قبضت المؤسسة نقدا ، مبلغ من عند الزبائن بقيمة 000 50 دج .

6 – شراء بضاعة بقيمة 000 20 دج نقدا

7 – حولت المؤسسة مبلغ: 000 70 دج من الحساب البنكي إلى الصندوق.

8 – باعت المؤسسة بضاعة بقيمة 000 35 دج بشيك بنكي.

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة في الحسابات الخاصة بها:

الحـل :

1 – شراء **معدات نقل** بقيمة 000 70 دج **نقدا**

أصول

ح/218 معدات نقل

مدين	دائن
(+) 70 000	

أصول

ح/53 الصندوق

مدين	دائن
	(−) 70 000

2 – تسديد لمورد المخزونات مبلغ: 000 50 عن طريق شيك بنكي.

خصوم **أصول**

ح/401 موردو المخزونات **ح/512 الحساب البنكي**

مدين	دائن
(-) 50 000	
المجموع	المجموع

مدين	دائن
	(-) 50 000
المجموع	المجموع

3 – دفع أجور الموظفين بقيمة 000 40 دج نقدا

مصاريف **أصول**

ح/64 أجور الموظفين **ح/53 الصندوق**

مدين	دائن
(-) 40 000	
المجموع	المجموع

مدين	دائن
	(-) 40 000
المجموع	المجموع

4- شراء ما يلي : مباني: 000 20 دج ، أراضي: 000 15 دج ، الدفع بشيك بنكي.

أصول **أصول**

ح/213 مباني **ح/211 أراضي**

مدين	دائن
(+) 20 000	
المجموع	المجموع

مدين	دائن
(+) 15 000	
المجموع	المجموع

أصول

ح/512 الحساب البنكي

مدين	دائن
	(-) 35 000
المجموع	المجموع

5- قبضت المؤسسة نقدا ، مبلغ من عند الزبائن بقيمة 000 50 دج .

أصول

ح/53 الصندوق

مدين	دائن
(+) 50 000	
المجموع	المجموع

أصول

ح/411 الزبائن

مدين	دائن
	(-) 50 000
المجموع	المجموع

6- شراء بضاعة بقيمة 000 20 دج نقدا

أصول

ح/380 مشتريات بضائع

مدين	دائن
(+) 20 000	
المجموع	المجموع

أصول

ح/53 الصندوق

مدين	دائن
	(-) 20 000
المجموع	المجموع

7- حولت المؤسسة مبلغ: 000 70 دج من الحساب البنكي إلى الصندوق.

أصول

ح/512 الحساب البنكي

مدين	دائن
	(-) 70 000
المجموع	المجموع

أصول

ح/53 الصندوق

مدين	دائن
(+) 70 000	
المجموع	المجموع

8- باعت المؤسسة بضاعة بقيمة 000 35 دج بشيك بنكي.

إيرادات

ح/700 مبيعات بضاعة

مدين	دائن
	(+) 35 000
المجموع	المجموع

أصول

ح/512 الحساب البنكي

مدين	دائن
(+) 35 000	
المجموع	المجموع

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

جدول رقم 06 : آلية سير الحسابات

رقم العملية	الحساب	صنف الحساب	زيادة أو نقصان	مدين أو دائن	المبلغ (دج)
1	ح/218 معدات نقل	أصول	زيادة (+)	مدين	70 000
	ح/53الصندوق	أصول	نقصان (−)	دائن	70 000
2	ح/401 موردو المخزونات	خصوم	نقصان (−)	مدين	50 000
	ح/512 الحساب البنكي	أصول	نقصان (−)	دائن	50 000
3	ح/64 أجور الموظفين	مصاريف	نقصان (−)	مدين	40 000
	ح/53 الصندوق	أصول	نقصان (−)	دائن	40 000
4	ح/213 مباني	أصول	زيادة (+)	مدين	20 000
	ح/211 أراضي	أصول	زيادة (+)	مدين	15 000
	ح/512 الحساب البنكي	أصول	نقصان (−)	دائن	35 000
5	ح/53 الصندوق	أصول	زيادة (+)	مدين	50 000
	ح/411 الزبائن	أصول	نقصان (−)	دائن	50 000
6	ح/380 مشتريات بضائع	أصول	زيادة (+)	مدين	20 000
	ح/53 الصندوق	أصول	نقصان (−)	دائن	20 000
7	ح/512 الحساب البنكي	أصول	نقصان (−)	دائن	70 000
	ح/53 الصندوق	أصول	زيادة (+)	مدين	70 000
8	ح/700 مبيعات بضاعة	إيردات	زيادة (+)	دائن	35 000
	ح/512 الحساب البنكي	أصول	زيادة (+)	مدين	35 000

المصدر : من إعداد الباحث

9- إقفال الحساب (تحديد الرصيد):

يتم تحديد الرصيد من خلال إجراء الفرق بين مجموع مبالغ الطرف المدين ومجموع مبالغ الطرف الدائن ، وتعني كلمة رصيد المتبقي في الحساب بعد إجراء الفرق ، ويسمى الرصيد مدينا إذا كان مجموع الطرف المدين أكبر من مجموع الطرف الدائن ، ويسمى الرصيد دائنا إذا كان مجموع الطرف الدائن أكبر من مجموع الطرف المدين ، ويكون الرصيد معدوما إذا كان مجموع مبالغ الطرف المدين يساوي مجموع مبالغ الطرف الدائن [40].

[40] عبد الوهاب رميدي: المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق : ص 48.

ملاحظة: يوضع الرصيد المدين في جهة الدائن ، ويوضع الرصيد الدائن في جهة المدين ، أي اسم الرصيد ينسب إلى الجهة الأكبر ويسجل في الجهة الأصغر لإحداث التوازن (مجموع المدين = مجموع الدائن).

- في بداية كل دورة محاسبية تقوم المؤسسة بفتح الحسابات وذلك بتسجيل الرصيد العائد للدورة السابقة ويسمى برصيد أول مدة للدورة الحالية .

مثال : من العمليات السابقة أحسب رصيد الحسابات التالية: حساب الصندوق ، حساب البنك ، حساب مشتريات بضاعة ، حساب مبيعات بضاعة ، حساب موردوا المخزونات .

الحل :

ح/53الصندوق

مدين	دائن
50 000	70 000
70 000	40 000
	20 000
10 000 ر د	
130 000	130 000

ح/512 الحساب البنكي

مدين	دائن
35 000	50 000
	35 000
	70 000
120 000 ر د	
155 000	155 000

ح/380 مشتريات بضاعة

مدين	دائن
20 000	
	20 000 ر م
20 000	20 000

ح/700 مبيعات بضاعة

مدين	دائن
	35 000
35 000 ر د	
35 000	35 000

.

ح/401 موردوا المخزونات

مدين	دائن
50 000	
	50 000 ر م
50 000	50 000

المحاضرة التاسعة

هيكلة مدونة الحسابات

تمهيد:

تعتبر مدونة الحسابات أحد المكونات الثلاث الرئيسية مع كل من المعايير المحاسبية والإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ، الذي يهتم بتصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المحاسبية ، ويتحقق ذلك من خلال مدونة حسابات ، ومنه سنوضح تصنيفات هذه الحسابات وهيكلتها وترقيمها وكيفية قراءتها .

1- أصناف النظام المحاسبي المالي :

اعتمد في هيكلة الحسابات في النظام المحاسبي المالي على النظام العشري وحددت في سبع أصناف على النحو التالي:[41]

الصنف01 : حسابات رؤوس الأموال : وتشمل حسابات المساهمات في رأس المال، الأرباح المحتجزة في شكل احتياطات ونتائج وكل القروض الأخرى

الصنف 02 : التثبيتات (الأصول الثابتة): وتشمل كل العناصر والقيم الموجهة للبقاء في المؤسسة بشكل دائم ودون تغيير

الصنف 03 المخزونات والعناصر قيد التنفيذ : وتشمل مخزون البضائع، المواد الأولية، المواد واللوازم، الفضلات، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات والأشغال قيد الانجاز والغلافات التجارية شريطة أن تكون ملكا للمؤسسة

الصنف 04 حسابات الغير: وتشمل على حسابات الحقوق والديون غير تلك التي تم ترتيبها ضمن عناصر الأصول الثابتة أو الأموال الدائمة أو تلك التي بحسب طابعها المالي تصنف مع صنف الحسابات المالية

الصنف 05 الحسابات المالية : تمثل في الحقوق والالتزامات الناتجة عن حركة القيم النقدية، الشيكات والعمليات التي تمت مع البنوك والبورصات والمؤسسات المالية الأخرى

[41] المرسوم التنفيذي 08/156 ، مرجع سابق ، ص ص : 44-62.

الصنف 06 الأعباء : وتشمل كل عناصر الأعباء والتكاليف والمصاريف التي تحملتها المؤسسة لقاء مزاولتها لنشاطها .

الصنف 07 الإيرادات : وتشمل كل عناصر العائدات التي حققتها المؤسسة نتيجة لمزاولة النشاط.

2- مبادئ مخطط الحسابات :

يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكله ونشاطه واحتياجاته إلى الإعلام الخاص بالتسيير ، وقد تضمن النظام المحاسبي المالي قائمة حسابات مكونة من رقمين إجبارية على كل المؤسسات المطبقة للنظام وقائمة من ثلاث أرقام على سبيل التوجيه ، ويمكن للمؤسسة ان تشكل مدونة حسابات خاصة ذات أربعة أرقام أو أكثر حسب إحتياجاتها شريطة إحترام الترميز الثنائي الإجباري[42]

وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة ، حيث تتكون مدونة الحسابات من طبقتين :

- طبقة حسابات الوضعية (حسابات الميزانية) مرقمة من 01 إلى 05 وتتميز بأنها مستمرة أي أن إستخدماها غير نهائي
- طبقة حسابات التسيير : وتصم الصنف 06 والصنف 07 وتتميز هذه الحسابات بأنها غير قابلة للإنعكاس أي أن إستخدامها نهائي .

3- ترقيم الحسابات :

يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية يتفرع عنها حسابات فرعية وهذه الأخيرة تتجزأ إلى حسابات جزئية

مثال : ترميز الصنف 02

الصنف 02 التثبيثات .....الصنف
الحساب 21 التثبيتات العينية .....حساب رئيسي
الحساب 213 مباني: .....حساب فرعي
الحساب 21301 مبنى رقم 01 .....حساب جزئي
الحساب 21302 مبنى رقم 02 .....حساب جزئي

[42] المرسوم التنفيذي 08/156 ، مرجع سابق ، ص: 44.

4- حالات خاصة للترقيم [43]

✓ إدراج الرقم 8 في المرتبة الثانية لأحد حسابات التثبيتات الصنف 02 والحصول على ح/ 28 إهتلاك التثبيتات يصير الحساب ذات طبيعة دائنة عكس الحساب الأصلي الصنف 02 ذات الطبيعة المدينة .

✓ نفس الشيء في حالة إدراج الرقم 9 في المرتبة الثانية بمتابة خسائر القيم تصبح الحسابات ذات طبيعة دائنة مخالفة للحسابات الأصلية وهي الأصول ذات الطبيعة المدينة، الحسابات الجديدة تتمثل في:

ح/29 : خسائر القيمة عند التثبيتات

ح/39 : خسائر القيمة عند المخزونات

ح/49 : خسائر القيمة عن الحسابات غير المدينة

ح/59 : خسائر القيمة عن الحسابات المالية الجارية .

✓ إدراج الرقم 9 في المرتبة الثالثة بمثابة عكس للعمليات المرتبة في الحسابات المنتهية بالأرقام من 1- 8 مثل:

ح/101 رأس مال مكتتب ذا طبيعة دائنة يتحول إلى ح/109 رأس مال غير مطلوب ذا طبيعة مدينة .

ح/401 موردين ذا طبيعة دائنة يتغير إلى ح/409 موردين مدينين ذا طبيعة مدينة

ح/60 مشتريات مستهلكة ذات طبيعة مدينة عند إضافة 9 يصبح ح/ 409 تخفيضات ذا طبيعة دائنة .

ملاحظة:

- مجموعة 4 اصول هي عبارة عن حقوق مثل حساب 411 : الزبائن و مجموعة 4 خصوم عبارة عن ديون مثل 40 : الموردون .
- مج 5 اصول عبارة عن سيولة مثل: حساب 53 : الصندوق و مج 5 خصوم عبارة عن ديون مثل:519: المساهمات البنكية الجارية .

[43] مداني بلغيث، **مرجع سابق** ،ص:08.

الفصل الثالث : الدفاتر المحاسبية

للدفاتر المحاسبية أهمية كبيرة أثناء الدورة المحاسبية بحيث تعتبر قلب العملية المحاسبية ، فبعد إجراء حدث إقتصادي ذا طبيعة مالية معبر عنه بمستند يسجل ذلك الحدث في الدفاتر المحاسبية والتي على أساسها تعد التقارير المالية وهي المنتج النهائي للدورة المحاسبية لذا جاء :

في **المواد من 9 إلى 18** من القانون التجاري إلزامية "التاجر" سواء كان شخصا طبيعيا أو شركة بمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد وإعداد الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر (أي حساب النتيجة) كما بينت نفس المواد قواعد التسجيل بهذه الدفاتر والهدف من مسكهما

أما **القانون 07-11** فقد نص في **مادته 20** على مسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا ودفترا كبيرا (أي دفتر الأستاذ) ودفتر جرد مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة

قبل التطرق للدفاتر المحاسبية يجب الإشارة إلى أن هذه الدفاتر تكون ضمن دروة محاسبية وهذا تحقيقا لمبدأ من مبادئ المحاسبة والمتمثل في: **مبدأ الفترة المحاسبية** ، ومنه يمكن تقسيم هذا الفصل إلى :

شكل رقم 04 : الدفاتر المحاسبية

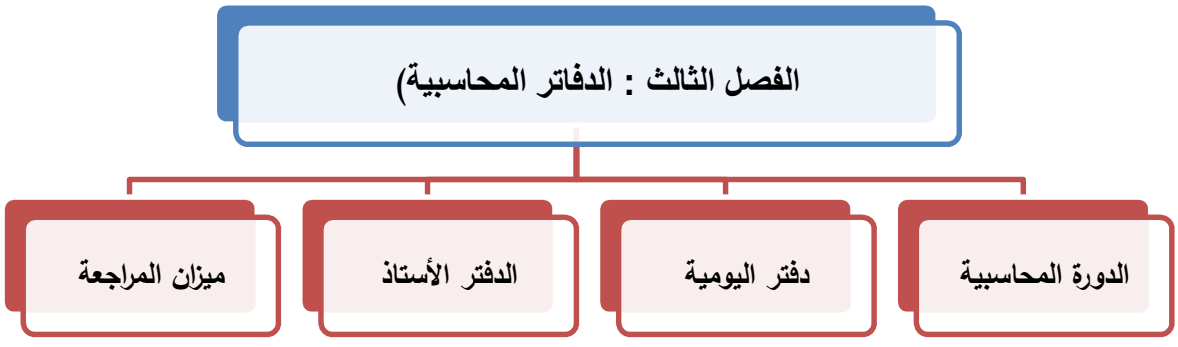

المصدر : من إعداد الباحث

المحاضرة العاشرة

الدورة المحاسبية

تمهيد

عرف القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي في مادته الثالثة: المحاسبة المالية على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية ....، وبمأن النظام يحتوي على ثلاث عناصر رئيسية هي : المدخلات –المعالجة –المخرجات ، وتكون هذه العناصر متسلسلة ومترابطة شأنها شأن الدورة المحاسبية والمعبر عنها بمراحل منذ بداية النشاط والمرور عند القيام بالعمليات المحاسبية بمقومات وصولا إلى إنتهاء الدورة المحاسبية وتحديد المركز المالي للمؤسسة ووضعية خزينتها .

1- تعريف الدورة المحاسبية :

هي مسار الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة المالية والممكن قياسها في المؤسسة منذ بداية النشاط إلى تحديد نتيجة الدورة والمركز المالي للمؤسسة ووضعية خزينتها ، ومنه فالعمل المحاسبي يمر عبر عدة مراحل ممثلة في الشكل التالي :

شكل رقم 05 مراحل العمل المحاسبي .

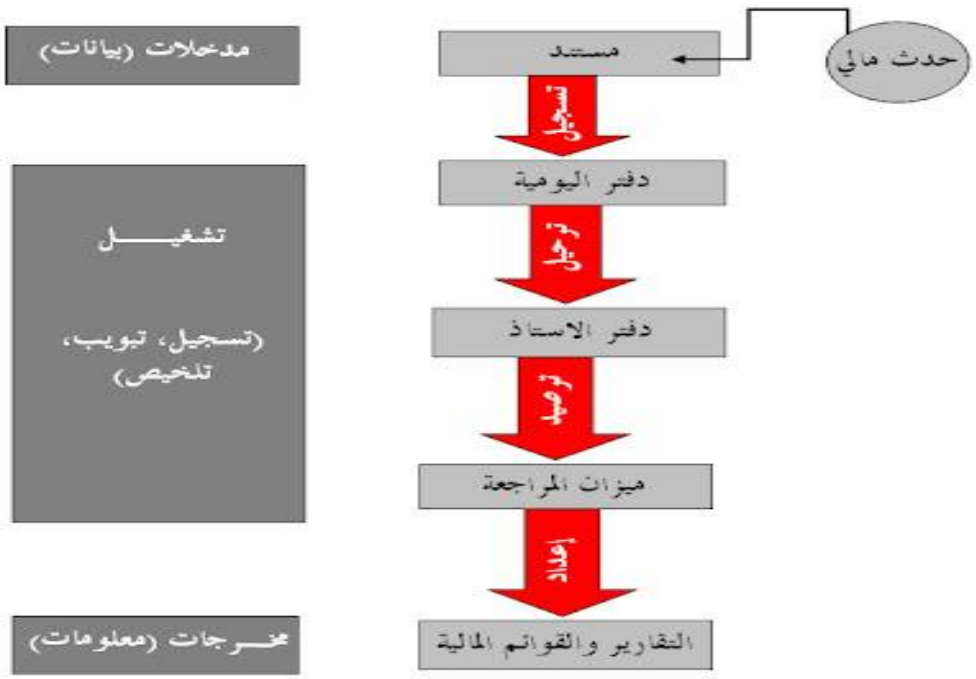

المصدر : هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص 108.

2- مقومات الدورة المحاسبية :

تحتوي الدورة المحاسبية على ثلاث مقومات هي [44]:

المستندات ⟸ الدفاتر المحاسبية ⟸ التقارير المالية

1.2 **المستندات** : هي وثائق تعد دليل مؤيد لحدوث المعاملات المالية وهي نوعان :

داخلية :محررة من طرف المؤسسة مثل الفواتير البيع ، طلبات الشراء ، أوراق الدفع...

خارجية: طلبات الشراء ، الشيكات ، الإتفاقيات ، أوراق القبض....

وتتمثل أهمية المستندات في كونها دليل إثبات في حالة وجود منازعات قضائية بين المؤسسة والغير ، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية ، بالإضافة إلى إستخدامها في عملية مراجعة الحسابات

2.2 **الدفاتر المحاسبية** : وتتمثل في مجموعة من الدفاتر تسجل فيها العمليات المحاسبية بطريقة متسلسلة ومترابطة ، بحيث نتائج كل دفتر تكون مدخلات الدفتر الذي يليه حتى الوصول إلى آخر دفتر والذي من خلاله يمكن إنشاء القوائم المالية .

3.2 **التقارير المالية** : هي مخرجات الدورة المحاسبية وتختلف حسب الحاجة إليها وحسب إختلاف مستعمليها .

[44] تريش نجود ، محاضرات في المحاسبة المالية ، الدفاتر المحاسبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2017 ، ص : 01.

المحاضرة الحادية عشر

الدفاتر المحاسبية

تمهيد:

جاء في **القانون 07-11** والمتضمن النظام المحاسبي المالي(ن.م.م) وفي نص **مادته 20** على ما يلي " تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا ودفترا كبيرا (أي دفتر الأستاذ) ودفتر جرد مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة "، وتتمثل الدفاتر المحاسبية في [45]:

1 – دفتر اليومية

للحصول على سجل تاريخي ومتسلسل لأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة النشاط يجب أن تسجل كل عملية مالية بكامل تفاصيلها بدفتر محاسبي يسمى دفتر اليومية

1.1 **تعريف دفتر اليومية** : ويسمى دفتر القيد اليومي كما يسمى بدفتر القيد الأصلي للبيانات المحاسبية وهو دفتر قانوني (إلزامي) تسجل فيه كل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة مرتبة ترتيبا تاريخيا يوما بيوم طبقا للقواعد المحاسبية ، وفق مبدأ القيد المزوج لإثبات السندات والوثائق لضمان مصداقيتها[46] .

2.1 شروط مسك دفتر اليومية:

إن التسجيل في اليومية يجب أن يكون كاملا ووفق الشروط القانونية السالفة

– عدم الشطب فيه أو التمزيق منه أو ترك فرغات أو الكتابة على الهوامش
– كما اوجب جمع مبالغ الصفحات ونقل المجموع أسفل الصفحة المنتهية إلى بداية الصفحة الموالية ويدعى بالمجموع المرحل.

– يجب أن ترقم صفحاته وتختم من قبل رئيس المحكمة حيث يقع مقر المؤسسة الذكر

---

[45] القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق ، ص : 5.

[46] ا.عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق : ص: 26.

3.1 شكل اليومية : يمكن لليومية أن تأخذ التخطيط أو الشكل التالي:

جدول رقم 07 : شكل اليومية

الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	تاريخ وشرح العملية	مدين	**دائن**
XXX	XXX	تاريخ العملية من حـ/ المدين إلى حـ/ الدائن شرح بيان العملية	XXX	**XXX**
		المجموع	XXX	**XXX**

المصدر : من إعداد الباحث

4.1 أنواع القيود

يسمى كل تسجيل محاسبي في اليومية بالقيد وقد يكون [47] :

قيد بسيطا: وذلك في حالة جعل الحساب دائن وأخر مدين– حسابين فقط لا غير–

قيدا مركبا : وذلك بجعل عدة حسابات مدينة وعدة حسابات دائنة– اكثر من حسابين–

1.4.1 عناصر القيد:

كل عملية مسجلة في اليومية يجب ان تحتوي على 8 عناصر وهي:

- تاريخ العملية : ويسجل في وسط القيد
- رقم حساب المدين
- رقم حساب الدائن
- إسم الحساب المدين (ويكون على اليمين)
- إسم الحساب الدائن(ويكون على اليسار)
- مبلغ الحساب المدين الذي هو استخدام
- مبلغ الحساب الدائن الذي هو مصدر
- شرح العملية أو بيانها : حيث نذكر رقم سند إثبات العملية

أن كلمة (من) في الطرف المدين تعني أن الحساب مدينا أما كلمة (إلى) فهي تعني أن الحساب دائنا.

[47] نفس المرجع.

ملاحظة: تعتبر الميزانية الافتتاحية عملية محاسبية يجب تسجيلها في دفتر اليومية ويسمى تسجيلها بقيد بداية النشاط او اثبات ارصدة الميزانية الافتتاحية

مثال : سجل العمليات التالية في يومية المؤسسة (س) تبعا للجرد المتناوب

1 – بتاريخ: 2019/02/02 شراء أثاث مكتب 30000 دج نقدا

2 – بتاريخ: 2019/02/05 شراء بضاعة 20000 بشيك

3 – بتاريخ: 2019/02/10 تسديد مصاريف الإيجار 5000 نقدا

4 – بتاريخ: 2019/02/15 بيع بضاعة 15000 بشيك

5 – بتاريخ: 2019/02/20 بيع بضاعة 2000 بشيك و3000 بالآجل

6 – بتاريخ: 2019/02/25 شراء بضاعة 1500 نقدا و2000 على الحساب

ملاحظة : عمليتي البيع والشراء تسجل عبر مرحلتين (تسجيل الفاتورة : تحويل الملكية و دخول أو خروج البضاعة) سنتطرق لها لاحقا ، وفي هذا المثال نكتفي بتسجل فقط تحول الملكية (الفاتورة).

الحل:

الجدول رقم 08 : يومية المؤسسة

الحساب		**البيان**	**المبالغ**	
مدين	دائن	تاريخ وشرح العملية	مدين	**دائن**
		---------- 2019/02/02 --------		
218		من حـ / أثاث مكتب	30000	
	53	إلى حـ / الصندوق		**30000**
		شراء أثاث مكتب نقدا		
		--------- 2019/02/05 ---------		
380		من حـ/ مشتريات بضاعة	20000	
	512	إلى حـ/ البنك		**20000**
		شراء بضاعة بشيك		

		---------- 2019/02/10 ----------		
613		من حـ/ مصاريف إيجار	5000	
	53	إلى حـ/الصندوق		**5000**
		تسديد مصاريف الإيجار نقدا		
		-------- 2019/02/15 ----------		
512		من حـ/ البنك	15000	
	700	إلى حـ/ مبيعات بضاعة		**15000**
		بيع بضاعة بشيك		
		-------- 2019/02/20 ------		
512		**من حـ/ البنك**	**2000**	
411		**من حـ/ الزبائن**	**3000**	
	700	**إلى حـ/ مبيعات بضاعة**		**5000**
		بيع بضاعة		
		------- 2019/02/25 ------		
380		**من حـ/ بضاعة مخزنة**	**3500**	
	53	**إلى حـ/ صندوق**		**1500**
	401	**إلى حـ/ موردوالمخزون**		**2000**
		شراء بضاعة		

المصدر : من إعداد الباحث

5.1 تصحيح الأخطاء في اليومية: ذكرنا سابقا أن دفتر اليومية هو دفتر قانوني وأن التسجيل به يجب أن يكون كاملا ودون ترك بياض أو شطب أو محو أو تغيير وأن كل كتابة سجلت يجب أن تظل على حالتها فإذا حدث و أن أخطأ المحاسب لدى تسجيل المبلغ أو اسم الحساب أو أحد العناصر الأخرى للقيد في اليومية فإن هذا الخطأ يتم تصحيحه تبعا لعدة أساليب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أسلوب **عكس القيد**

1.5.1 أسلوب عكس القيد : يتمثل هذا الأسلوب في عكس طرفي القيد بحيث يصبح الطرف المدين دائنا ويصبح الطرف الدائن مدينا ثم نسجل القيد الصحيح إن هذا التسجيل يلغي أثر القيد الخطأ على الحسابات.

مثال: في 2019 /02/26 سددت المؤسسة مصاريف الهاتف 1000 بشيك رقم 20 وتم تسجيل العملية كالتالي:

جدول رقم 09 : يومية المؤسسة .

الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	تاريخ وشرح العملية	مدين	**دائن**
626		------ **2019/02/26** -------		
		من حـ / مصاريف البريد والمواصلات	**1000**	
	53	**إلى حـ / الصندوق**		**1000**
		تسديد مصارف الهاتف بشيك رقم :20		

المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ أن الخطأ في القيد وهو جعل حساب الصندوق دائنا عوضا عن حساب البنك إن تصحيح القيد يتمثل في تسجيل قيدين الأول لإلغاء القيد الخطأ والثاني هو لتسجيل العملية بشكل صحيح

جدول رقم 09 : إلغاء القيد الخاطئ

الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	تاريخ وشرح العملية	مدين	دائن
53		------ 2019/02/26 --------		
		من حـ / الصندوق	1000	
	626	إلى حـ / مصاريف البريد والمواصلات		1000
		إلغاء القيد الخطأ		

المصدر : من إعداد الباحث

جدول رقم 10 : تسجيل القيد الصحيح

الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن	تاريخ وشرح العملية	مدين	دائن
626		------- 2019/02/26 ---------		
		من حـ / مصاريف البريد والمواصلات	1000	
	512	إلى حـ / البنك		1000
		القيد الصحيح		

المصدر : من إعداد الباحث

المحاضرة الثانية عشر

الدفتر الأستاذ وميزان المراجعة

2 – دفتر الأستـاذ

بعد تسجيل العمليات حسب تسلسلها التاريخي في دفتر اليومية ، تمس هذه العمليات حسابات مختلفة وبتواريخ وأوقات مختلفة ، ولكن لمعرفة ما رصيد كل حساب أو ما على المؤسسة من ديون وما لها من حقوق وما رصيد صندوقها أو حسابها البنك في كل وقت فإنها تخصص حسابات خاصة لكل عنصر كان طرفا في قيد اليومية وتقوم بعملية **الترحيل** أي ترحيل المبالغ إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر يسمى **دفتر الأستاذ.**

1.2 تعريف دفتر الأستاذ: هو دفتر تجمع فيه كل الحسابات التي تأثرت بالعمليات المحاسبية خلال دورة النشاط وحساب أرصدتها ، ويعتبر دفتر الأستاذ ضروري محاسبيا(مهما) لمسك محاسبة المؤسسة أكثر من اليومية والتي يعتبر دورها قانونيا أكثر مما هو محاسبيا [48].

2.2 استخدام دفتر الأستاذ : في بداية كل سنة مالية يخصص المحاسب صفحة أو عدة صفحات لكل حساب ثم يسجل الرصيد الافتتاحي بالطرف المناسب من الحساب، وخلال السنة يتم نقل العمليات من اليومية إلى الدفتر الأستاذ ، بحيث يتم ترحيل المبالغ من الجانب المدين من دفتر اليومية إلى نفس الجانب (المدين) من الدفتر الأستاذ، وترحيل المبالغ من الجانب الدائن في اليومية إلى الجانب الدائن في دفتر الأستاذ لكل حساب وفي نهاية السنة يتم ترصيد الحسابات بهدف إعداد ميزان المراجعة والكشوف المالية .

3.2 أشكال دفتر الأستاذ : في حالة المسك اليدوي لدفتر الأستاذ فإن هذا الدفتر قد يكون في شكل سجل عادي أو مجموعة بطاقات لها ألوان مختلفة تبعا لصنف الحساب (موردون، عملاء، الصندوق ، البنك...) وفي حالة المسك الآلي لدفتر الأستاذ فإنه يكون في قرص أو أي حامل آخر للبيانات .

ويأخذ الحساب في دفتر الأستاذ الشكل التالي :

[48] هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، ص 94.

جدول رقم 11 : مدخل للمحاسبة المالية (العامة)

التاريخ	البيان	*ر ص اليومية	المبالغ	التاريخ	البيان	ر ص اليومية	المبالغ

*ر ص : رقم صفحة اليومية

المصدر : من إعداد الباحث

وقد تطرقنا فيما سبق لكيفية فتح وتسجيل العمليات في الحساب وطريقة ترصيد الحساب وكذ الشكل المستعمل في الدروس شكل حرف T .

مثال : إذا علمت أن أرصدة الحسابات في بداية شهر فيفري 2019 كانت كالتالي :

الصندوق : 40000 ، البنك: 15000 ، البضاعة :5000 ، معدات مكتب : 6000

المطلوب : ترحيل العمليات من دفتر اليومية(**في المثال السابق)** إلى حساباتها في دفتر الأستاذ وحساب أرصدتها.

الحل

ح/53الصندوق

مدين	دائن
40 000 ر.أول	**30 000**
	5 000
	1 500
	3 500 ر م
40 000	**40 000**

ح/512 الحساب البنكي

مدين	دائن
15 000 ر.أول	**20 000**
15 000	
2 000	
	12 000 ر م
32 000	**32 000**

ح/30 بضاعة

مدين	دائن
5 000 ر.أول م	15 000
20 000	5 000
3 500	8 500 ر م
28 500	28 500

ح/700 مبيعات بضاعة

مدين	دائن
	15 000
	5 000
20 000 ر د	
20 000	20 000

ح/218 معدات مكتب

مدين	دائن
6 000 ر.أول	
30 000	36 000 ر م
36 000	36 000

ح/613 مصاريف الإيجار

مدين	دائن
5 000	
	5 000 ر م
5 000	5 000

ح/411 الزبائن

مدين	دائن
3 000	
	3 000 ر م
3 000	3 000

ح/401 مورد المخزون

مدين	دائن
	2 000
2 000 ر د	
2 000	2 000

3- ميزان المراجعة

المرحلة الثالثة من مراحل الدورة المحاسبية والتي تأتي بعد ترحيل العمليات من دفتر اليومية إلى الدفتر الأستاذ وترصيد كل الحسابات هي مرحلة إعداد ميزان المراجعة ، إذن ما هو ميزان المراجعة وكيف يتم إعدادة وماهي أهميته ؟.

1.3 تعريف ميزان المراجعة : هو أداة ضرورية في مراحل التسجيل المحاسبي و هو جدول يعد بتاريخ معين ويظهر قائمة الحسابات الموجودة بالدفتر الأستاذ ويلخص كل الحسابات المتأثرة بالعمليات المالية في المؤسسة خلال الدورة المحاسبية[49] .

2.3 أهميته : تكمن أهمية ميزان المراجعة فيما يلي[50] :

- يعتبر أداة قياس و توازن حسابي
- يستخدم من أجل التأكد من صحة الترحيل و الترصيد والتسجيل.
- يساعد المؤسسة على اكتشاف الأخطاء، سواء في اليومية أو عند الترحيل إلى دفتر الأستاذ .

- التأكد من صحة تنظيم الأوراق الثبوتية (المستندات)
- التمهيد لعملية القوائم المالية (إعداد الميزانية الختامية وحساب النتائج.)

ويمكن التميز بين نوعين من ميزان المراجعة:

ميزان المراجعة قبل الجرد و ميزان المراجعة بعد الجرد: ويكمن الفرق بينيما في كون ميزان المراجعة بعد الجرد يحتوي على عمليات نهاية السنة والتسويات المرافقة لها (إعادة التقييم ، الإهتلاكات ...الخ

[49] أ.عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، مرجع سابق ، ص : 30.
[50] نفس المرجع .

1.3 **شكل ميزان المراجعة** : إن تخطيط ميزان المراجعة بالمبالغ والأرصدة يكون كالتالي

الجدول رقم 12 : شكل ميزان المراجعة

		المبالـــــغ		الأرصـــــدة	
رقم الحساب	بيان الحساب	مدين	دائن	مدين	دائن
حسابات المجموعة 01		XXX	XXX		XXX
حسابات المجموعة 02					
حسابات المجموعة 03		XXX	XXX	XXX	
حسابات المجموعة 04					
حسابات المجموعة 05					
حسابات المجموعة 06					
حسابات المجموعة 07					
	مجمـــوع	XXX	XXX	XXX	XXX

المصدر : من إعداد الباحث

ملاحظة :

إن ميزان المراجعة ليس دفترا محاسبيا بل وثيقة تلخص حسابات دفتر الأستاذ، إذا توفرت شروط المساواة بين مجموع الأرصدة لميزان لميزان المراجعة ، الا يعني بالضرورة عدم وجود أخطاء، وعند إعداد ميزان المراجعة يجب التأكد مما يلي [51]:

مجموع المبالغ المدينة = مجموع المبلغ الدائنة

مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة

المجموع المحصل عليه في خانة المبالغ المدينة والدائنة لميزان المراجعة يجب أن يساوي

المجموع المحصل عليه في اليومية

ترحيل كل الحسابات من الدفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة بما فيها الحسابات المرصدة

ترتيب الحسابات من الصنف الأول إلى الصنف السابع، منها المرصدة وغير المرصدة

[51] نفس المرجع ، ص :31.

مثال : إعداد ميزان المراجعة للعمليات السابقة المرحلة لدفتر الأستاذ

جدول رقم 13: ميزان المراجعة

		المبالـــــغ		الأرصـــــدة	
رقم الحساب	بيان الحسـاب	مدين	دائن	مدين	دائن
ح/218	معدات مكتب	36 000		36 000	
ح/30	بضاعة	28 500	20 000	8 500	
ح/411	الزبائن	3 000		3 000	
ح/401	موردو المخزون		2 000		2 000
ح/512	الحساب البنكي	32 000	20 000	12 000	
ح/53	الصندوق	40 000	36 500	3 500	
ح/613	مصاريف الإيجار	5 000		205 000	
ح/600	مشتريات بضاعة مباعة	20 000		20 000	
ح/700	إيردات		20 000		20 000
	مجمـــوع				

المصدر : من إعداد الباحث

ملاحظة :

مشتريات بضاعة مستهلكة ح/600 تعتبر مصاريف وتحسب كالتالي :

مخزون اول مدة + مشتريات بضاعة – مخزون آخر مدة = (5 000 + 20 000 + 3 500 – 8 500) = 20 000.

في المثال قدما كيفية نقل المبالغ إلى ميزان المراجعة وهو غير مكتمل لأنه لا يحتوي على كل الحسابات وخاصة حسابات الميزانية الإفتتاحية وسنبين ميزان المراجعة بشكله النهائي في الفصل الموالي من خلال تمرين شامل .

الفصل الرابع: سلاسل وتمارين

في نهاية هذا الجزء الأول من المطبوعة والمخصص لدراسة المحاسبة المالية (العامة) بمنظور شامل أو بنظرة خارجية نختمها بتمرين تطبيقي شامل يوضح الدورة المحاسبية منذ إنشاء المؤسسة إلى غاية تحديد نتيجتها المالية ، بالإضافة إلى سلاسل يمكن حلها في حصص الأعمال الموجهة تليها ملاحق خاصة بهذا الجزء ، ومنه يحتوي هذا الفصل على:

تمرين شامل

سلاسل الفصل

ملاحق الكشوفات المالية

ملحق النظام المحاسبي المالي SCF

تمرين شامل

بتاريخ 2018/01/02 قام شخص بتكوين مؤسسة فردية وخصص لذلك الممتلكات التالية:

أراضي	120.000	مباني	250.000	معدات وأدوات	150.000	معدات نقل	80.000
الصندوق	15.000	بضائع	40.000	الحساب البنكي	150.000	مواد أولية	35.000
إحتياطات	10.000	رأس المال	؟				

فإذا علمت أن:

- معدات النقل تم الحصول عليها بالآجل.
- نصف (½) قيمة البضائع لم يتم تسديدها بعد.

خلال شهر فيفري قامت المؤسسة بالعمليات التالية:

- بتاريخ : 2018/02/02 شراء مواد أولية بمبلغ 15.000 دج على الحساب (بالآجل).
- بتاريخ : 2018/02/05 تسديد 50.000 دج من ديون التثبيتات بشيك بنكي.
- بتاريخ : 2018/02/07 بيع 20.000 من البضائع نصف (½) نقدا والباقي بالأجل
- بتاريخ : 2018/02/08 تحويل مبلغ 10.000 دج من البنك إلى الصندوق
- بتاريخ : 2018/02/10 بيع بضاعة بمبلغ 10.000 دج بشيك بنكي
- بتاريخ : 2018/02/15 تحصيل مبلغ 5.000 دج من الزبائن نقدا
- بتاريخ : 2018/02/17 سددت بشيك بنكي المصاريف التالية:

  أجورالمستخدمين 15000 دج ، مصاريف الهاتف 5000 دج .
- بتاريخ : 2018/02/20 بيع البضاعة المتبقية نقدا مع تحقيق هامش ربح 20 %.

المطلـــوب:

1-حساب قيمة رأس المال .
2-إعداد الميزانية الإفتتاحية لهذه المؤسسة الفردية .
3-تمثيل وتحليل العمليات الأربعة الأولى التي قامت بها المؤسسة مبينا العناصر الأساسية للتدفق .
4-تسجيل كل العمليات في دفتر اليومية .
5-الترحيل إلى دفتر الأستاذ الحسابات التي مستها العمليات واستخراج أرصدتها.
6-إعداد ميزان المراجعة .
7-إعداد الميزانية الختامية وحساب نتيجة الدورة بطريقتين مختلفتين .

الحل :

أولا: حساب رأس المال

حساب رأس المال = مجموع الأصول = مجموع الخصوم

مجموع الأصول : (120000 + 250000 + 150000 + 80000 + 40000 + 35000 + 15000 + 150000)

مجموع الخصوم : (رأس المال + 10000 + 20000 + 80000)

ومنه رأس المال = 840000 – 110000

730000 =

ثانيا: الميزانية الإفتتاحية

رقم الحساب	الأصـــــول	المبالغ	رقم الحساب	الخصـــــــوم	المبالغ
	أولا: الأصول غير الجارية			**أولا: رؤوس الأموال الخاصة**	
211	**أراضي**	**120000**	**101**	**رأس المال**	**730000**
213	**مباني**	**250000**	**13**	**الاحتياطات**	**10000**
215	**معدات وأدوات**	**150000**			
218	**معدات نقل**	**80000**		**ثانيا: الخصوم غير الجارية**	
	ثانيا: الأصول الجارية				
30	**بضاعة**	**40000**			
31	**مواد أولية**	**35000**		**ثالثا: الخصوم الجارية**	
53	**صندوق**	**15000**	**404**	**ديون التثبيتات**	**80000**
512	**بنك**	**150000**	**401**	**موردوا المخزونات**	**20000**
	المجمـــــــوع	**840000**		**المجمـــــــوع**	**840000**

ثالثا: تمثيل وتحليل العمليات الأربعة :

1. بتاريخ : 2018/02/05 تسديد 50.000 دج من ديون التثبيتات بشيك بنكي.

التمثيل :

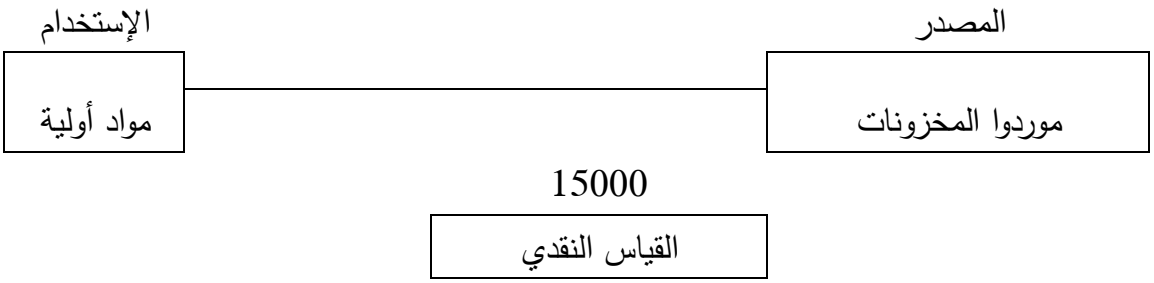

التحليل:

- تعتير هذه العملية تدفق خارجي وهي في نفس الوقت تدفق حقيقي ومالي
- المصدر : نشوء دين لموردوا المخزونات على المؤسسة بقيمة 15000
- الإستخدام : دخول مواد أولية بقيمة 15000.

2. بتاريخ : 2018/02/07 بيع 20.000 من البضائع نصف (½) نقدا والباقي بالأجل

التمثيل :

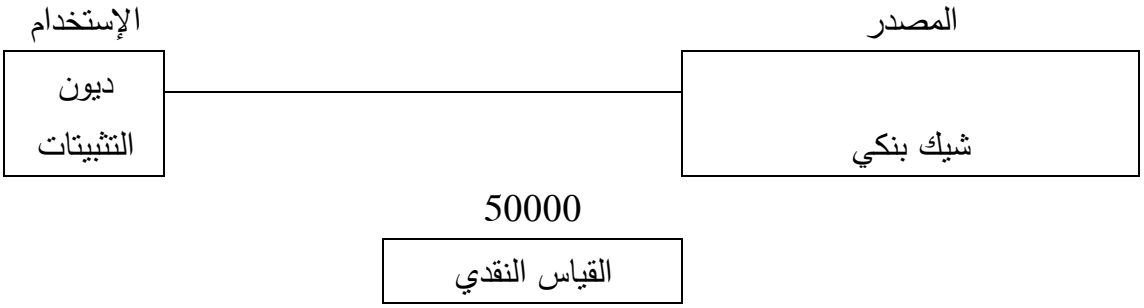

التحليل:

- تعتير هذه العملية تدفق خارجي وهي في نفس الوقت تدفق حقيقي ومالي
- المصدر : نتسديد ديون التثبيتات بشيك بنكي بقيمة 50000
- الإستخدام : نقص قيمة ديون التبيتات بمبلغ 50000

3. بتاريخ : 2018/02/08 تحويل مبلغ 10.000 دج من البنك إلى الصندوق

التمثيل :

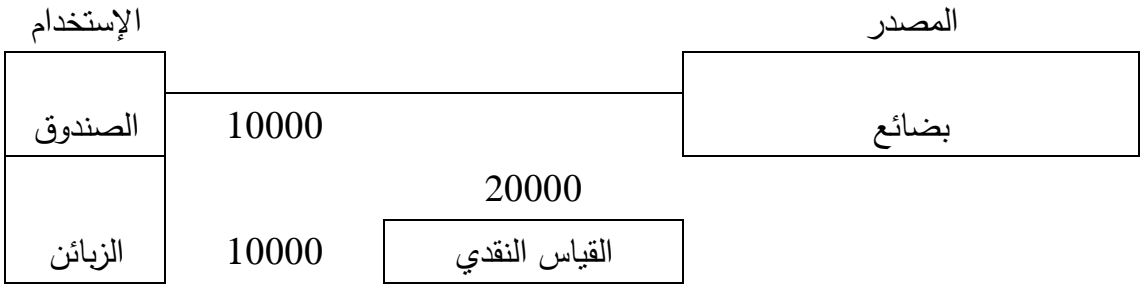

التحليل:

- تعتير هذه العملية تدفق خارجي وهي في نفس الوقت تدفق حقيقي ومالي
- المصدر : خروج نصف البضائع من المخازن
- الإستخدام : نشوء حق على الزبائن بقيمة 10000 ودخول ماقيمته 10000 للصندوق

4. بتاريخ : 2018/02/10 بيع بضاعة بمبلغ 10.000 دج بشيك بنكي

التمثيل :

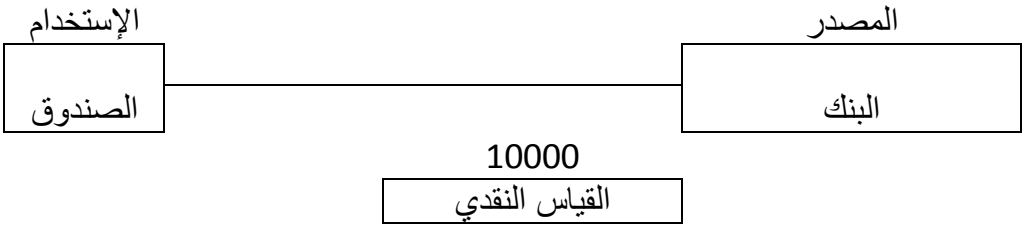

التحليل :

- تعتير هذه العملية تدفق داخلي وهي في نفس الوقت تدفق ومالي
- المصدر : نسحب من الحساب البنكي ما قيمته 10000
- الإستخدام : إيداع مبلغ 10000 في الصندوق

رابعا: تسجيل العمليات في يومية المؤسسة

رقم الحساب		تاريخ العملية	المبالغ	
مدين	دائن		مبلغ المدين	مبلغ الدائن
		02/01/2018		
211		ح/أراضي	120000	
213		ح/مباني	250000	
215		ح/معدات وأدوات	150000	
218		ح/معدات نقل	80000	
30		ح/ بضاعة	40000	
31		ح/مواد أولية	35000	
53		ح/صندوق	15000	
512		ح/بنك	150000	
	101	ح/رأس المال		730000
	13	ح/الاحتياطات		10000
	404	ح/ديون التثبيتات		80000
	401	ح/موردوا المخزونات		20000
		قيد إثبات الميزانية الإفتتاحية		
		02/02/2018		
381		ح/ مشتريات مواد أولية	15000	
	401	ح/ موردوا المخزونات		15000
		شراء مواد أولية فاتورة رقم :...		
		02/02/2018		
31		ح/مواد أولية	15000	
	381	ح/ مشتريات موادأولية		15000
		دخول المواد الأولية للمخازن		
		05/02/2018		
404		ح/ديون التثبيتات	50000	
	512	ح/ البنك		50000
		تسديد ديون التثبيتات		
		07/02/2018		
53		ح/الصندوق	10000	

411		ح/الزبائن	10000	
	700	ح/مبيعات بضاعة		20000
		بيع نصف البضائع فاتورة رقم:		
		07/02/2018		
600		ح /مشتريات بضاعة مباعة	20000	
	30	ح /بضائع		20000
		خروج البضاعة من المخازن		
		08/02/2018		
53		ح/الصندوق	10000	
	512	ح/ البنك		10000
		تحويل من حساب البنك للصندوق		
		10/02/2018		
512		ح/البنك	10000	
	700	ح/ مبيعات بضائع		10000
		بيع ما قيمته 10000 من البضائع		
		2018/02/10		
600		ح /مشتريات بضاعة مباعة	10000	
	30	ح /بضائع		10000
		خروج البضاعة من المخازن		
		15/02/2018		
53		ح/الصندوق	5000	
	411	ح/ الزبائن		5000
		تحصيل من الزبائن		
		17/02/2018		
316		ح/أجور المستخدمين	15000	
266		ح/ مصاريف الهاتف	5000	
	512	ح/ البنك		20000
		تسديد مصاريف بشيك		
		20/02/2018		

53		ح/الصندوق	12000	
	700	ح/مبيعات بضائع		12000
		بيع البضاعة المتبقية بهامش ربح 20 %		
		20/02/2018		
600		ح /مشتريات بضاعة مباعة	10000	
	30	ح /بضائع		10000
		خروج البضاعة من المخازن		
المجموع			829000	829000

تحديد ثمن بيع البضاعة المتبقية في آخر عملية

البضاعة المتبقية	
40000	رصيد أول مدة
20000	عملية 03
10000	عملية 05
10000	البضاعة المتبقية
20%	هامش الربح
10000+(10000*20%)	ثمن البيع
12000	

خامسا: ترحيل الحسابات إلى الدفتر الأستاذ وحساب الأرصدة

م ح/ 404 ديون التثبيتات د

80000	50000
	30000
80000	80000

م ح/ 401 موردوا المخزونات د

20000	
15000	
	35000
35000	35000

م ح/ 31 مواد أولية د

	35000
	15000
50000	
50000	50000

م ح/411 الزبائن د

5000	10000
5000	
10000	10000

م ح/53 الصندوق د

	15000
	10000
	10000
	5000

م ح/512 البنك د

50000	150000
10000	10000
20000	
80000	

52000	12000
52000	52000

160000	160000

م ح/626 مصاريف الهاتف د

	5000
5000	
5000	5000

م ح/631 أجور المستخدمين د

	15000
15000	
15000	15000

م ح/700 مبيعات بضاعة د

20000	
10000	
12000	42000
42000	42000

م ح/30 بضاعة د

20000	40000
10000	
10000	
40000	40000

سادسا : ميزان المراجعة :

		المبالـــــغ		الأرصـــــدة	
رقم الحساب	بيان الحسـاب	مدين	دائن	مدين	دائن
101	ح/رأس المال		730000		730000
13	ح/الاحتياطات		10000		10000
211	ح/أراضي	120000		120000	
213	ح/مباني	250000		250000	
215	ح/معدات وأدوات	150000		150000	
218	ح/معدات نقل	80000		80000	
30	ح/ بضاعة	40000	40000	/	/
31	ح/مواد أولية	50000		50000	
53	ح/صندوق	52000		52000	
404	ح/ديون التثبيتات	50000	80000		30000
401	ح/موردوا المخزونات		35000		35000

411	ح/الزبائن	10000	5000	5000	
512	ح/بنك	160000	80000	80000	
626	ح/مصاريف الهاتف	5000		5000	
631	ح/أجور المستخدمين	15000		15000	
600	ح/مشتريات بضاعة مستهلكة	40000		40000	
700	ح/مبيعات بضاعة		42000		42000
	مجمـــوع	**847000**	**847000**	**1022000**	**1022000**

سابعا : الميزانية الختامية :

رقم الحساب	الأصـــــــول	المبالغ	رقم الحساب	الخصـــــــوم	المبالغ
	الأصول غير الجارية			**رؤوس الأموال الخاصة**	
211	**أراضي**	**120000**	**101**	**رأس المال**	**730000**
213	**مباني**	**250000**	**13**	**الاحتياطات**	**10000**
215	**معدات وأدوات**	**150000**	**129**	**نتيجة الدورة**	**-18000**
218	**معدات نقل**	**80000**		**الخصوم غير الجارية**	
	الأصول الجارية				
30	**بضاعة**	**0**			
31	**مواد أولية**	**50000**		**الخصوم الجارية**	
411	**الزبائن**	**5000**			
53	**صندوق**	**52000**	**404**	**ديون التثبيتات**	**30000**
512	**بنك**	**80000**	**401**	**موردوا المخزونات**	**35000**
المجمـــــــــوع		**787000**	**المجمـــــــــوع**		**787000**

ثامنا : حساب نتيجة الدورة بطريقتين مختلفتين

الطريقة الأولى : نتيجة الدورة = 787000 – 805000 = **18000** –

الطريقة الثانية : نتيجة الدورة = الإيرادات – المصاريف

الإيرادات		المصاريف		النتيجة
مبيعات بضاعة	20000	بضاعة مباعة	40000	
مبيعات بضاعة	10000	م,المستخدمين	15000	
مبيعات بضاعة	12000	م,الهاتف	5000	
المجموع	42000	المجموع	60000	**18000**–

سلاسل الفصل

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم الجدع المشترك السنة الأولى

السنة الجامعية : 2019/2018	**مقياس : محاسبة عامة**

السلسلـة الأولى

(مدخل للمحاسبة العامة)

1. أذكر أسباب تطور المحاسبة
2. حدد عناصر الإطار الفكري للمحاسبة ، مع أهم شرح المبادئ محاسبية
3. عرف المعايير المحاسبية والمعلومة المالية
4. ما أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
5. ما هي أسباب إعتماد تطبيق النظام المحاسبي المالي وماهي مميزاته ؟
6. من هم مستعملوا القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

التطبيق الأول:ضع علامة x في الخانة المناسبة:

	صحيح	خطأ
1 – يهدف قانون المالية إلى تحديد النظام المحاسبي المالي المطبق على المؤسسات ويوضح شروط وكيفيات تطبيقه.		
2 – يمكن للمؤسسات الصناعية الصغيرة أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.		
3 – تقوم المؤسسة الصناعية بشراء المواد الأولية واللوازم لتعيد بيعها على حالها.		
4 – يطبق القانون 11/07 على الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.		
5 –لا تقبل الدفاتر المحاسبية غير المنتظمة كإثبات في حالة النزاع القضائي بالنسبة للأعمال التجارية.		

التطبيق الثاني: ضع علامة x في الخانة أو الخانات المناسبة:

1 – تطبق المحاسبة المالية (العامة) في:

أ. المؤسسات الاقتصادية العمومية.	ب. التجار.
جـ. المؤسسات الاقتصادية الخاصة والمختلطة.	د. الإدارات العمومية.
هـ. المهن الحرة.	و. الأطباء والجراحون الخواص.

2 –تقدم المؤسسة المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى:

☐ أ. الموردين.	☐ ب. الممولين.
☐ ج. المنافسين.	☐ د. المستخدمين.
☐ هـ. المستثمرين الجدد.	☐ و. المديرين.

3 – يمكن تقسيم المؤسسات حسب حجمها وفق المعايير التالية:

☐ أ. عدد العمال.	☐ ب. عدد المنتجات.
☐ ج. رقم الأعمال.	☐ د. عدد المكاتب.
☐ هـ. عدد الآلات.	☐ و. رأس المال المستثمر.

4 – تتضمن القوائم المالية على:

☐ أ. الميزانية.	☐ ب. جدول التقارب البنكي.
☐ ج. جدول حركة المستخدمين.	☐ د. جدول حسابات النتائج.
☐ هـ. جدول سيولة الخزينة.	☐ و. جدول توزيع الأعباء غير المباشرة.

5 – من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي (ن م م) عوض المخطط الوطني للمحاسبة (م و

☐ أ. التزام الجزائر باتفاقيات الشراكة الأوربية.	☐ ب.عدم التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق م و م.
☐ ج.عدم قدرة م و م في التحكم بالتهرب الضريبي.	☐ د. عدم قدرة م و م على معالجة بعض العمليات
☐ هـ. اعتماد المعايير الدولية في مجال المحاسبة.	☐ و.عدم تلائم م و م مع النظام الاقتصادي الجديد

التطبيق الثالث: حدد طبيعة نشاط هذه المؤسسات بوضع علامة x في الخانات المناسبة:

طبيعة النشاط	تجارية	إنتاجية	خدمية
1. الخطوط الجوية الجزائرية.			
2. فندق الأوراسي.			
3. شركة المشروبات الغازية والمياه المعدنية – القولية –.			
4. مجمع بن حمادي.			
5. المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية –SNVI –.			
6. محلات التجزئة للمواد الغذائية.			
7. مجمع اتصالات الجزائر.			
8. مجمع سيفيتال.			
9. مؤسسة نفطال.			
10. مكتب معتمد للمحاسبة.			

جامعـة غرداية	
كليـة العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة قسم الجدع المشترك السنة الأولى	
السنـة الجامعيـة : 2019/2018	مقياس : محاسبة عامة

السلسلـة الثانيـة

(التدفقات ، الميزانية ، نتيجة الدورة ، المركز المالي الصافي ، الحساب)

التمرين رقم 01 :

كانت التدفقات الناتجة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة كما يلي:

1. اشترت المؤسسة سيارة بمبلغ: 30000 دج بشيك بنكي.
2. سحبت المؤسسة مبلغ 10000 دج من حسابها البنكي و أودعته في الصندوق .
3. تحصلت المؤسسة على قرض بنكي بقيمة مليون دج .
4. بيع بضاعة بقيمة 50000 دج بالآجل (على الحساب).
5. دفع فاتورة الكهرباء المقدرة ب 2000 دج نقدا.
6. تقديم خدمات صيانة وإصلاح مقابل 5000 سدد عن طريق البنك.

المطلـوب : تمثيل وتحليل العمليات التي قامت بها المؤسسة .

التمرين رقم 02 :

في :2016/01/01 أنشأ التاجر (س) مؤسسة وكانت عناصر الذمة المالية للمؤسسة كالتالي :

مباني: 20000 دج ، معدات وأدوات: 6000 دج ،بضاعة 10000 دج ، البنك : ؟ ، رأس المال : 65000 دج

المطلـوب :

1. **حساب رصيد البنك .**
2. **إعداد الميزانية الإفتتاحية لهذه المؤسسة .**

التمرين رقم 03 :

في :2016/12/31 أصبحت أصول وخصوم مؤسسة التاجر (س) كالتالي :

مباني: 2000 دج ، معدات نقل: 22000 دج ، موردو المخزونات 5000 دج ، زبائن : 12000 دج ،

مخزون بضاعة : 10000 دج ، البنك: 28000 دج ، رأس المال : 65000 دج .

المطلـوب :

1. **إعداد ميزانية مؤسسة التاجر(س) في 2016/12/31 .**
2. **حساب نتيجة الدورة .**
3. **حساب المركز المال الصافي بطريقتين**

التمرين رقم 04 :

نفرض أنه في :2016/12/31 كانت أصول وخصوم مؤسسة التاجر (س) كالتالي :

مباني: 10000 دج ، معدات نقل: 5000 دج ، منتجات تامة 7000 دج ، زبائن : 3000 دج ،

موردو المخزونات : 5000 دج ، البنك: 38000 دج ، إحتياطات 2000 دج، قروض بنكية :5000 دج ، رأس المال : 65000 دج

المطلـوب :

1. **إعداد ميزانية مؤسسة التاجر(س) في 2016/12/31 .**
2. **حساب نتيجة الدورة .**
3. **حساب المركز المالي الصافي بطريقتين .**

التمرين رقم 05 :

بعد تأسيس المؤسسة (ب) في تاريخ : 2019/01/01 كانت الميزانية الإفتتاحية لها كالتالي :

رقم الحساب	الأصـــــول	المبالغ	رقم الحساب	الخصـــــوم	المبالغ
	أولا: الأصول غير الجارية			أولا: رؤوس الأموال الخاصة	
213	مباني	100000	101	رأس المال	350000
218	معدات نقل	80000	13	الاحتياطات	125000
	ثانيا: الأصول الجارية			ثانيا: الخصوم غير الجارية	0
30	مخزون بضاعة	15000		ثالثا: الخصوم الجارية	0
411	زبائن	50000			
53	صندوق	70000			
512	بنك	160000			
المجمـــــــوع		475000	المجمـــــــوع		475000

خلال الدورة المحاسبية قامت بالعمليات التالية :

1. شراء معدات نقل ب : 50000 دج سددت نقدا.
2. سددت المؤسسة مبلغ 60000 دج لمورد المخزون عن طريق البنك
3. دفعت المؤسسة أجور عمال بقيمة 20000 نقدا .
4. تم شراء أراضي ب 25000 دج ، مباني: 20000 دج ،معدات نقل ب 20000 دج ، الدفع بشيك بنكي.
5. قبضت المؤسسة من عند الزبائن مبلغ 50000 دج نقدا.
6. حولت المؤسسة مبلغ :70000 دج من البنك غلى الحساب البريدي الجاري.
7. شراء بضاعة 25000 دج نقدا.
8. باعت المؤسسة بضاعة ب 40000 دج بشيك.
9.

المطلـوب :

1. **تسجيل العمليات في الحسابات الموافقة لها .**
2. **حساب الرصيد لكل حساب .**

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبة قسم الجدع المشترك السنة الأولى

السنة الجامعية : 2019/2018	**مقياس : محاسبة عامة**

السلسلـة الثالثة

(الدفاتر المحاسبية)

التمرين رقم 01 :

1.ما هي مقومات الدورة المحاسبية
2.ما أهمية المستندات (الوثائق) في الدورة المحاسبية
3.عرف أهم الدفاتر المحاسبية
4.عرف القيد المحاسبي وما هي عناصره وما هي أنواع القيود المحاسبية
5.ما هي شروط التسجيل في الدفاتر المحاسبية
6.هل تسجل حسابات الميزانية الإفتتاحية في دفتر اليومية أم لا
7.ماهي أساليب تصحيح الأخطاء في اليومية
8.هل دفتر الأستاذ إلزامي ، وهل هو أهم أم دفتر اليومية ، وماهي استخدامته؟
9.ما أهمية ميزان المراجعة

التمرين رقم 02 :

كانت العمليات التي قامت بها المؤسسة س كما يلي:

7. اشترت المؤسسة معدات نقل بمبلغ: 30000 دج بشيك بنكي.
8. سحبت المؤسسة مبلغ 10000 دج من حسابها البنكي و أودعته في الصندوق .
9. تحصلت المؤسسة على قرض بنكي بقيمة مليون دج وضع 50 % منه في الحساب البنكي والباقي في الحساب الجاري البريدي .
10. بيع بضاعة بقيمة 50000 دج بالآجل (على الحساب).
11. دفع فاتورة الكهرباء المقدرة ب 2000 دج نقدا.
12. تقديم خدمات صيانة وإصلاح مقابل 5000 سدد عن طريق البنك.

المطلـوب : سجل العمليات السابقة في دفتر اليومية.

التمرين رقم 03 :

في القيود التالية نفترض أن الشرح (بيان القيد) صحيح وأن الخطأ هو في أحد العناصر الأخرى للقيد .

المطلوب تصحيح القيود الموالية تبعا لأسلوب عكس القيد .

380	ح / مشتريات بضاعة	500
401	ح / موردو المخزون	1500
	شراء معدات 2000 دج بشيك .	
401	ح / موردو المخزون	220
53	ح / الصندوق	195
	تسديد 1000دج إلى موردي المخزون بشيك	
615	ح/ صيانة	95
626	ح / مصاريف إتصالات	995
512	ح / البنك	9992
	تسديد مصاريف الصيانة 950 ، والهاتف 990 الكل بشيك	
512	ح / البنك	10000
101	ح / أموال الإستغلال	10000
	زيادة رأس المال للمؤسسة الفردية 10000 بشيك .	

التمرين رقم 04 :

في :2016/01/01 تقرر إنشاء مؤسسة (س) برأسمال قدره : 50000 دج حيث تم إستعماله فيما يلي:

مباني: 10000 دج ، معدات وأدوات : 5000 دج ، مخزون بضاعة : 20000 دج نصفها على الحساب ، زبائن : 7000 دج ، البنك: 18000 دج.

وخلال السنة قامت المؤسسة (س) بالعمليات التالية:

1. شراء معدات نقل بقيمة 5000 دج بشيك
2. بيع بضاعة 15000 بشيك و 7000 على الحساب
3. سددت المصاريف التالية : مصاريف الهاتف : 200 دج ، صيانة: 300 دج ، بشيك
4. شراء بضاعة 5000 دج على الحساب .
5. سدد الزبائن 10000 دج بشيك .
6. دفع إلى الموردين 12000 دج بشيك
7. تحويل مبلغ 3000 دج من البنك إلى الصندوق.

المطلـوب :

1. سجل العمليات في يومية المؤسسة س
2. تحويل العمليات من اليومية إلى دفتر الأستاذ
3. إعداد ميزان المراجعة في 2017/12/31.
4. إعداد الميزانية الختامية وحساب النتيجة النهائية ، علما ان مخزون نهاية السنة كان 10000 دج .

المراجع :

1. كمال عبد العزيز النقيب، المحاسبة المالية، الجزء الأول، مدخل نظري و منهج تطبيقي، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1999.

2. عبد الحي مرعي ، محمد سمير الصبان، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت،1990 .

3. أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة ، منظور التوافق المحاسبي الدولي ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر،الجزء الأول ،2006 .

4. ناصر دادي عدون ، إقتصاد ، مؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الطبعة الثانية الجزائر 1998.

5. مصطفى يوسف كافي وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، الأصول العلمية والعملية ،مكتبة المجتمع العربي ، ط 1، الأردن ، 2012 .

6. القانون رقم 07-11، يتضمن النظام المحاسبي المالي في 2007/11/25، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 .

7. أ.عبد الرحمان عطية ، المحاسبية العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار النشر جيطلي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2009 .

8. أحمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1986.

9. HAMINI Ahmed : l'audit comptable et financier, Berti Edition, Algérie, 2002

10.هادي رضا الصفار ، مبادئ المحاسبة المالية ، ج1 ، دار الثقافة ، ط 1، الأردن ، 2006 .

11.نضال محمود الرمحي وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، ج1 ، دار المسيرة ، الأردن ، 2010 .

12.محمد الشريف توفيق ، رؤية مستقبلية نحو المحاور الأساسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية ، مجلة الإدارة العامة ، العدد 55 ، الرياض ، 1987.

13.أمجد فاروق محمود ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، السعودية ،2018.

14.IAS/IFRS, BERTI Edition, Alger, 2007,

15.كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009،

16.سعد بوراوي، الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب، تطبيقات و آفاق، معهد العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2010.

17.بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية و فق المعايير الدوليةIAS/IFRS، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010.

18.رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان ،2006.

19.الحوبيتي، زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية،على الخط، العراق، وحدة الحدباء، ص 42 ، بتاريخ 2012/12/13، متوفر على: www.infotechaccounts.com/PHPBB2/index.php.

20.مداني بلغيث ، دروس في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، جامعة ورقلة ،2010 .

21.عبد الوهاب رميدي ،علي سماي ،المحاسبية المالية وفق النظام المحاسبي المالي ،الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2016.

22.المرسوم التنفيذي 08/156 ، المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 .

الملاحق

ملحق النظام المحاسبي المالي SCF

01

جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الأولى جذع مشترك
مدونة حسابات
النظام المحاسبي المالي

الصنف الأول - حسابات رؤوس الأموال.

10 - رأس المال والاحتياطات، وما يماثلها.
102 - رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال مخصصة أو أموال الاستغلال،
103 - العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة،
104 - فارق التقييم،
105 - فارق إعادة التقييم،
106 - الاحتياطات (القانونية، القانونية الأساسية، العادية المقننة)،
107 - فارق المعادلة،
108 - حساب المستغل،
105 - رأس المال المكتتب غير المطلوب.
14 - المرحيل من جديد.
15 - نتيجة السنة المالية.
16 – المنتوجات والأعباء المؤجلة – خارج دورة الاستغلال.
137 - إعانات التجهيز،
134 - إعانات أخرى للاستثمار،
133 - الضرائب المؤجلة على الأصول،
134 - الضرائب المؤجلة على الخصوم،
138 - منتوجات أخرى و أعباء مؤجلة.

14 – (متاح).
15 - المدونات للأعباء – الخصوم غير الجارية.
153 - المدونات المتعلقات والالتزامات المماثلة،
155 - المدونات الضرائب،
156 - المدونات لتجديد التثبيتات (الامتياز)،
158 - المدونات الأخرى للأعباء - الخصوم غير الجارية.
16 - الاقتراضات والديون المماثلة.
161 - السندات الشاهية،
162 - الاقتراضات السندية القابلة للتحويل،
163 - الاقتراضات السندية الأخرى،
164 - الاقتراضات لدى مؤسسات القرض،
165 - الودائع والكفالات المقبوضة،
167 - الديون المترتبة على عقد الإيجار - التمويل،
168 - اقتراضات أخرى وديون مماثلة،
169 - علاوات تسديد السندات.
17 – الديون المرتبطة بالمساهمات.
171 - الديون المرتبطة بمساهمات المجمع،
172 - الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع،
173 - الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة،
178 - الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات.
18 – حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة.
181 - حسابات الارتباط بين مؤسسات،
188 - حسابات الارتباط بين شركات في شكل مساهمة.
19 - (متاح).

الصنف الثاني - حسابات التثبيتات.

20 - التثبيتات المعنوية.
203 - مصاريف التنمية القابلة للتثبيت،
204 - برمجيات المعلوماتية وما شابهها،
205 - الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات،
207 - فارق الاقتناء،
208 - التثبيتات المعنوية الأخرى.
21 – التثبيتات العينية.
211 - الأراضي،
212 - عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي،
213 - البناءات،
215 - المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية،
218 - التثبيتات العينية الأخرى.
22 - التثبيتات في شكل امتياز.
221 - الأراضي الممنوح امتيازها،
222 - عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي الممنوح امتيازها،
223 - البناءات الممنوح امتيازها،
225 - المنشآت (التركيبات) التقنية الممنوح امتيازها،
228 - التثبيتات العينية الأخرى الممنوح امتيازها،
229 - حقوق ملحق الامتياز.
23 - التثبيتات الجاري انجازها.
232 - التثبيتات العينية الجاري انجازها،
237 - التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها،
238 - التسبيقات والحسابات المدفوعة عن طلبات بالتثبيتات.

24 – (متاح).
25 – (متاح).
26 - مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات.
261 - سندات الفروع المنشية،
261 - سندات المساهمة الأخرى،
265 - سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة)،
266 - الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع،
267 - الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع،
268 - الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة،
269 - عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة.
27 – تثبيتات مالية أخرى.
271 - السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة،
272 - السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)،
273 - السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة،
274 - القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل،
275 - الودائع والكفالات المدفوعة،
276 - الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة،
279 - ما بقي من عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة.
28 - اهتلاك التثبيتات.
280 - اهتلاك التثبيتات المعنوية،
2803 - اهتلاك مصاريف البحث والتنمية القابلة للتثبيت،
2804 - اهتلاك برمجيات المعلوماتية وما شابهها،
2805 - اهتلاك الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات،
2807 - اهتلاك فارق الاقتناء (Goodwill)،

ww.abdelhamidb.cf

02

2808 - اهتلاك التثبيتات المعنوية الأخرى.	**الصنف الثالث - حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.**	**39 – خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.**
281 - اهتلاك التثبيتات العينية.	**30 - مخزونات البضائع.**	390 - خسائر القيمة عن مخزونات البضائع.
2812 - اهتلاك أعمال ترتيب وتهيئة الأراضي.	**31 - المواد الأولية واللوازم.**	391 - خسائر القيمة عن المواد الأولية واللوازم.
2813 - اهتلاك البناءات.	**32 - تموينات أخرى.**	392 - خسائر القيمة عن التموينات الأخرى.
2815 - اهتلاك المنشآت التقنية.	321 - المواد القابلة للاستهلاك.	393 - خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري انجازه.
2818 - اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى.	322 - اللوازم القابلة للاستهلاك.	394 - خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري انجازه.
282 - اهتلاك التثبيتات الموضوعة موضع امتياز.	326 - التغليفات.	395 - خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات.
29 - خسائر القيمة عن التثبيتات.	**33 - سلع قيد الانتاج.**	397 - خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية.
290 - خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية.	331 - المنتجات الجاري انجازها.	**الصنف الرابع - حسابات الغير.**
2903 - خسائر القيمة عن مصاريف البحث والتنمية القابلة للتثبيت.	335 - الأشغال الجاري انجازها.	**40 – الموردون والحسابات الملحقة.**
2904 - خسائر القيمة عن برمجيات المعلوماتية وما شابهها.	**34 - خدمات قيد الإنتاج.**	401 – موردو المخزونات والخدمات.
2905 - خسائر القيمة عن الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات والرخص والعلامات.	341 - الدراسات الجاري إنجازها.	403 – موردو السندات الواجب دفعها.
2907 - خسائر القيمة عن فارق الشراء.	345 - الخدمات الجاري تقديمها.	404 – موردو التثبيتات.
2908 - خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية الأخرى.	**35 - مخزونات المنتجات.**	405 - موردو تثبيتات السندات المطلوب دفعها.
291 - خسائر القيمة عن التثبيتات العينية.	351 - المنتجات الوسيطية.	408 - موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها.
2912 - خسائر القيمة عن أعمال ترتيب وتهيئة الأراضي.	355 - المنتجات المصنعة.	409 - الموردون المدينون: التسبيقات والدفوعات على الحساب، RRR الواجب الحصول عليه، والحسابات الدائنة الأخرى.
2913 - خسائر القيمة عن البناءات.	358 - المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة (النفايات، المخلفات).	444 - الدولة - الضرائب على النتائج.
2915 - خسائر القيمة عن المنشآت التقنية.	**36 - المخزونات المتأتية من التثبيتات.**	**41 – الزبائن والحسابات الملحقة.**
2918 - خسائر القيمة عن التثبيتات العينية الأخرى.	**37 – المخزونات في المخارج (التي هي في الطريق، في المستودع أو في الإيداع).**	411 - الزبائن.
292 - خسائر القيمة عن التثبيتات الموضوعة موضع امتياز.	**38 - المشتريات المخزنة.**	413 - الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها.
293 - خسائر القيمة عن التثبيتات الجاري إنجازها.	380 - البضائع المخزنة.	416 - الزبائن المشكوك فيهم.
296 - خسائر القيمة عن المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات.	381 - المواد الأولية واللوازم المخزنة.	417 - الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جار انجازها.
297 - خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة.	382 - التموينات الأخرى المخزنة.	418 - الزبائن - المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد.
298 - خسائر القيمة عن الأصول المالية الأخرى المثبتة.		419 - الزبائن الدائنون - التسبيقات المستلمة RRR المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها.

42 – المستخدمون والحسابات الملحقة.	
421 - المستخدمون - الأجور المستحقة.	
422 - أموال الخدمات الاجتماعية.	
423 - مساهمة الأجراء في النتيجة.	
425 - المستخدمون - التسبيقات والدفوعات على الحساب الممنوحة.	
426 - المستخدمون - الودائع المستلمة.	
427 - المستخدمون - الاعتراضات على الأجور.	
428 - المستخدمون - الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها.	
43 – الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.	
431 - الضمان الاجتماعي.	
432 - الهيئات الاجتماعية الأخرى.	
438 - الهيئات الاجتماعية - الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها.	
44 – الدولة، والجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة.	
441 - الدولة والجماعات العمومية الأخرى، الأعباء المطلوب استلامها.	
442 - الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.	
443 - العمليات الخاصة مع الدولة والجماعات العمومية.	
444 - الدولة - الضرائب على النتائج.	
445 - الدولة - الرسوم على رقم الأعمال.	
446 - الهيئات الدولية.	
447 - الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة.	
448 - الدولة، الأعباء الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها (خارج الضرائب).	
45 - المجمع والشركاء.	
451 - عمليات المجمع.	
455 - الشركاء - الحسابات الجارية.	

ww.abdelhamidb.cf

03

الصنف السادس - حسابات الأعباء.	الصنف الخامس - الحسابات المالية.	الصنف الرابع - حسابات الخصوم.
60 - المشتريات المستهلكة.	**50 – القيم المنقولة للتوظيف.**	456 - الشركاء العمليات عن رأس المال،
600 - مشتريات البضائع المبيعة،	501 - الحصص في المؤسسات المرتبطة،	457 - الشركاء - الحصص الواجب دفعها،
601 - المواد الأولية،	502 - الأسهم الخاصة،	458 - الشركاء، العمليات التي تمت بالاشتراك معا أو في تجمع.
602 - التموينات الأخرى،	503 - الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية،	**46 – مختلف الدائنين ومختلف المدينين.**
603 - تغيرات المخزونات،	504 - السندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل،	462 - الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن تثبيتات،
604 - مشتريات الدراسات والخدمات الموزاة،	508 - قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة،	464 - الديون عن عمليات اقتناء قيم منقولة توظيفية، وأدوات مالية مشتقة،
605 - مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال،	509 – التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة.	465 - الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن قيم منقولة توظيفية، وأدوات مالية مشتقة،
607 - المشتريات غير المخزنة من المواد، واللوازمات،	**51 – البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها.**	467 - الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة،
608 - مصاريف الشراء التابعة،	511 - قيم التحصيل،	468 - الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب استلامها.
609 - التخفيضات، والتنزيلات، والحسومات المتحصل عليها عن مشتريات.	512 - بنوك الحسابات الجارية،	**47 – الحسابات الانتقالية أو الانتظارية.**
66 - الخدمات الخارجية.	515 - الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية،	**48 – الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات.**
611 - التقاول العام،	517 - الهيئات المالية الأخرى،	481 - المؤونات - الخصوم الجارية،
613 - الإيجارات،	518 - الفوائد المنتظرة،	486 - الأعباء المعاينة مسبقا،
614 - الأعباء الإيجارية وأعباء الملكية المشتركة،	519 - المساهمات البنكية الجارية.	487 - المنتوجات المعاينة مسبقا.
615 - الصيانة والتصليحات، والرعاية،	**52 - الأدوات المالية المشتقة.**	**49 – خسائر القيمة من حسابات الغير.**
616 - أقساط التأمينات،	**53 - الصندوق.**	491 - خسائر القيمة عن حسابات الزبائن،
617 - الدراسات والأبحاث،	**54 - وكالات التسييقات والاعتمادات.**	495 - خسائر القيمة عن حسابات المجمع وعن الشركاء،
618 - التوثيق والمستجدات،	541 - وكالات التسييقات،	496 - خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين،
619 - التنزيلات والتخفيضات والحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية.	542 - الاعتمادات.	498 - خسائر القيمة عن حسابات أخرى للغير.
62 - الخدمات الخارجية الأخرى.	**55 - (متاح).**	**الصنف الخامس - الحسابات المالية.**
621 - العاملون الخارجيون عن المؤسسة،	**56 - (متاح).**	581 - تحويلات الأموال،
622 - أجور الوسطاء والأتعاب،	**57 - (متاح).**	588 - تحويلات داخلية أخرى.
623 - الإشهار والنشر والعلاقات العمومية،	**58 - التحويلات الداخلية.**	**59 - خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.**
624 - نقل الملح والنقل الجماعي للمستخدمين،		591 - خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية،
625 - التنقلات والمهمات والاستقبالات،		594 - خسائر القيمة عن الوكالات المالية للتسييقات والاعتمادات.
626 - مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية،		
627 - الخدمات المصرفية وما شابهها،		
628 - الاشتراكات والمستجدات،		
629 - التخفيضات والتنزيلات والحسومات المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية الأخرى.		
63 - أعباء المستخدمين.		
631 - أجور المستخدمين،		
634 - أجور المستخدم الفردي،		
635 - الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية،		
636 - الأعباء الاجتماعية للمستغل الفردي،		
637 - الأعباء الاجتماعية الأخرى،		
638 - أعباء المستخدمين الأخرى.		
64 - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.		
641 - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة عن الأجور،		
642 - الضرائب والرسوم غير المسترجعة عن رقم الأعمال،		
645 - الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج).		
65 - الأعباء العملياتية الأخرى.		
651 - الإتاوى المتربة على الامتيازات والبراءات والرخص وبرامج المعلوماتية والحقوق والقيم المماثلة،		
652 - نواقص القيم عن خروج أصول مثبتة غير مالية،		
653 - أتعاب حضور،		
654 - خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل،		
655 - قسط النتائج عن العمليات المنجزة بصورة مشتركة،		
656 - الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات،		

www.abdelhamidb.cf

04

محتوى أجزاء الميزانية
الأصول (المتبقة (غير الجارية)
الأصول الجارية
مجموع الأصول الجارية
مجموع الأصول غير الجارية
مجموع الأصول
سير الحسابات
حسابات الأصول
حسابات الأعباء
حسابات الخصوم
حسابات المنتوجات
مجموع القسم غير الجاري (2)
مجموع القسم الجاري
مجموع القسم الجاري (1)
المجموع العام للقسم
758 - المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري.
76 - المنتوجات المالية.
761 - منتوجات المساهمات،
762 - علاوات الأصول المالية،
763 - علاوات الحصابات الدائنة،
765 - فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة،
766 - أرباح الصرف،
767 - الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية،
768 - المنتوجات المالية الأخرى.
77 - العناصر غير العادية – المنتجات.
78 - الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات.
781 - استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات - الأصول غير الجارية،
785 - استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات - الأصول الجارية،
786 - الاسترجاعات المالية عن خسائر القيم والمؤونات.
79 – (مناع).
702 - المبيعات من المنتوجات الوسيطة،
703 - المبيعات من المنتوجات المتبقية،
704 - مبيعات الأشغال،
705 - مبيعات الدراسات،
706 - تقديم الخدمات الأخرى،
708 - منتوجات الأنشطة الملحقة،
709 - التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة.
72 - الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون.
723 - تغير المخزونات الجارية،
724 - تغير المخزونات من المنتجات.
73 – الإنتاج المثبت.
731 - الإنتاج المثبت للأصول المعنوية،
732 - الإنتاج المثبت للأصول العينية.
74 – إعانات الاستغلال.
741 - إعانة التوازن،
748 - إعانات أخرى للاستغلال.
75 – المنتوجات العملياتية الأخرى.
751 - الإتاوى عن الامتياز والبراءات والتراخيص وبرامج المعلوماتية والقيم المماثلة،
752 - فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية،
753 - أتعاب الحضور وأتعاب الإداريين أو المسيرين،
754 - أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية،
755 - قسط النتيجة عن العمليات التي تمت بصورة مشتركة،
756 - المدخولات عن الحسابات الدائنة المهتلكة،
757 - المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير،
657 - الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري،
658 - أعباء أخرى للتسيير الجاري.
66 - الأعباء المالية.
661 - أعباء الفوائد،
664 - الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات،
665 - فارق التقييم عن أصول مالية - نواقص القيمة،
666 - خسائر الصرف،
667 - الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية،
668 - الأعباء المالية الأخرى.
67 – العناصر غير العادية – الأعباء.
68 – المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
681 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - الأصول غير الجارية،
682 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر قيمة السلع الموضوعة موضع الامتياز،
685 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - الأصول الجارية،
686 - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - العناصر المالية.
69 – الضرائب عن النتائج وما يماثلها.
692 - فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول،
693 - فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم،
695 - الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية،
698 - الضرائب الأخرى عن النتائج.
الصنف السابع - حسابات المنتوجات.
70 – المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة.
700 - المبيعات من البضائع،
701 - المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة،

05

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

06

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

07

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

08

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						